

# دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة

## جنوب اليمن

### الثأر التاريخي والصراع على الشرعية



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحفلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الإستراتيجية والتحولت العالمية المؤثرة

- إعداد:

الأستاذ عباس الزين

مديرية الدراسات الإستراتيجية

- صادر عن:

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

- العدد: الثامن عشر

- تاريخ النشر:

تشرين الأول ٢٠١٩ الموافق صفر ١٤٤١

- القياس:

٢٩x٢١ سم.

- الطبعة الأولى

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز- وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر

"جنوب اليمن:  
الثار التاريخي والصراع على الشرعية"



## ثبت المحتويات

5.....	ملخص تنفيذي:
6.....	مقدمة
8.....	أولاً: لمحة تاريخية
12.....	ثانياً: جولات القتال في عدن
12.....	أ. الجولة الأولى
17.....	ب- الجولة الثانية
20.....	ج- الجولة الثالثة
23.....	ثالثاً: توزع النفوذ خارج عدن
23.....	أ- أبين ولحج والضالع
25.....	ب- شبوة وحضرموت
27.....	ج- سقطرى والمهرة
31.....	رابعاً: تأثير الصراع على "السعودي - الإماراتي"
35.....	الخاتمة



## ملخص تنفيذي:

كشفت جولات القتال في جنوب اليمن بين قوات "المجلس الانتقالي الجنوبي" المدعومة من الإمارات، والقوات الموالية لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، عن حجم التفكك والتضعف الذي أصاب قوى "التحالف" بقيادة السعودية. وإذا كانت تلك الجولات أفرزت واقعاً سياسياً وعسكرياً جديداً في الجنوب اليمني عامة، ومدينة عدن خاصة بما أنها "العاصمة المؤقتة" لحكومة هادي، فإنها في الوقت ذاته أرخت بظلالها على المسارين السياسي والعسكري لمستقبل الحرب على اليمن.

إن تصارع القوى المنضوية تحت لواء "التحالف" فيما بينها من أجل بسط أكبر نفوذ ممكن، بوجه حركة "أنصار الله" المسيطرة في شمال اليمن، يُطرح بوصفه قتالاً على الجهة اليمنية المقابلة في أي مفاوضات محتملة، ستكون فيها حركة "أنصار الله" في الجهة الأخرى. وإلى جانب الترسيبات التاريخية الباقية، وما يرتبط بها من دوافع أيديولوجية (الصراع في تسعينيات القرن الماضي بين الاشتراكيين ومعظمهم حالياً من قيادات "الانتقالي" وحزب الإصلاح - أي الإخوان المسلمين الممثلين بقوة في حكومة هادي) وتأريية قبلية (جزء من أسباب حرب عام 1986) وسياسية اجتماعية (حرب عام 1994 بين الشمال والجنوب).

إلى جانب هذا كله كانت التأثيرات الخارجية وتدخلاتها المباشرة في اليمن هي المحرك الأساسي لكل هذه الاضطرابات المستمرة في أسبابها ونتائجها وأبرزها التدخلات الإماراتية.

لقد تمكن "المجلس الانتقالي" من خلال سيطرته على عدن، ومناطق واسعة ومؤثرة في الجنوب اليمني، بعد جولات القتال المتعددة خلال السنتين الأخيرتين، من فرض نفسه على الساحة اليمنية ككل، بقوة الإمارات كداعم خارجي، وأحلام "الانفصال" عن الشمال كمحفز داخلي، وبذلك يكون قد فرض نفسه أيضاً على الرئيس عبد ربه منصور هادي حليفه في القتال ضد حركة "أنصار الله"، بعد فشلها في هزيمة الحركة وإبعادها عن المشهدين السياسي والعسكري في اليمن. بذلك بات على السعودية والإمارات اللتين كانتا تديران الحرب ضد حركة "أنصار الله" أن تديرا حرباً أخرى بين القوى اليمنية الموالية لهما، وهي إدارة محفوفة بالمخاطر، إن من حيث تأثيرها على العلاقة بين أبو ظبي والرياض، أو لجهة الخروج بجهة قادرة على احتواء ما وصل إليه "أنصار الله"، من قوة ونفوذ على كافة المستويات.

## مقدمة

لم تعد الحرب في اليمن حرباً بين طرفين يحمل كل منهما خياراً سياسياً بوجه الطرف الآخر، بل باتت حرباً تتداخل فيها الخيارات والمعارك، وفق الواقع العسكري لكل طرف وكيفية تجييره له في خدمة أهدافه السياسية. كانت الحرب اليمنية مع بدايتها في آذار عام 2015 بين قوى "التحالف" التي تقودها السعودية وشركاؤها اليمنيون، وبين حركة "أنصار الله" وحلفائها، وبمعنى آخر كانت بين حكومة عدن المدعومة من "التحالف السعودي-الإماراتي" وبين حكومة صنعاء التي تظهر حركة "أنصار الله" في واجهة المكونات السياسية الممثلة لها. وفي وقت مبكر ظهرت التناقضات السياسية والأمنية بين القوى اليمنية المدعومة من "التحالف" والتي تمركزت جنوب اليمن بين جهات تمثل أغلبية المكونات السياسية جنوباً وتسعى إلى الانفصال عن الشمال، وفي مقدمتها "المجلس الانتقالي الجنوبي"، وبين حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي التي لها أجندة مختلفة.

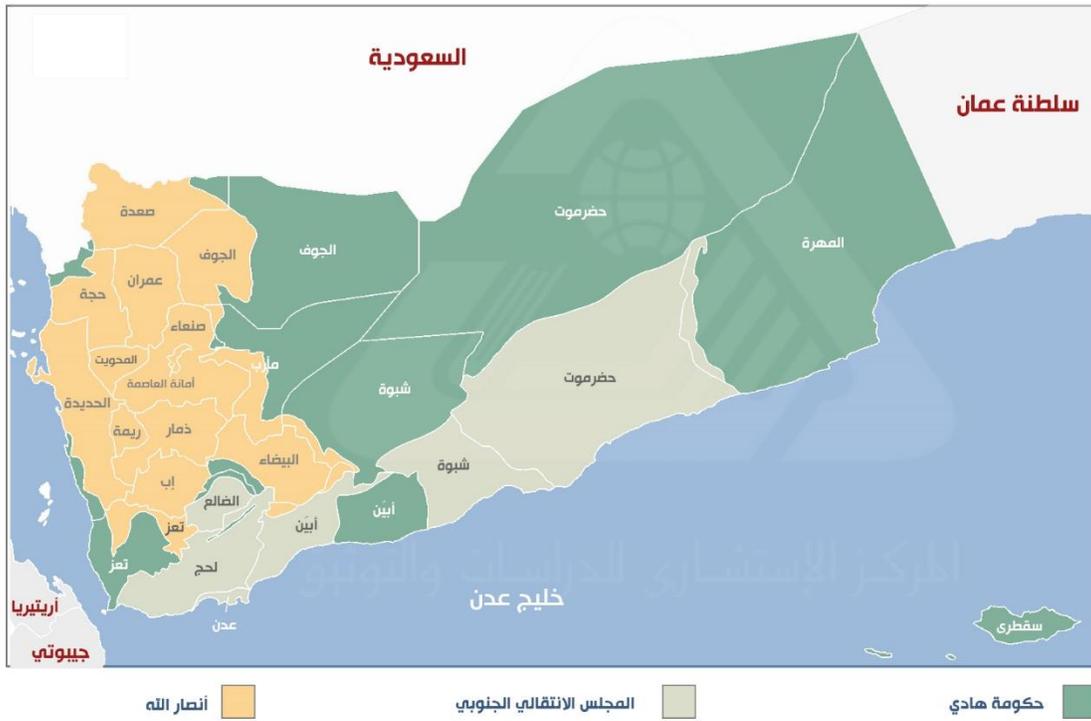
ظهرت التباينات السياسية والاستراتيجية بين القوى اليمنية المنضوية تحت لواء "التحالف" الذي تقوده السعودية، والتي وصلت إلى حد الصراع العسكري فيما بينها بشكل مباشر، بعد إخفاقها في حسم المعركة ضد عدوها المشترك، أي "أنصار الله"، فبات الهدف هو فرض النفوذ على حسب "الحليف المفترض" بعد العجز عن فرضه على "العدو الصريح" وكانت معركة الحديدة على سواحل البحر الأحمر هي الحد الفاصل الذي أيقنت من خلاله تلك القوى أنها غير قادرة على إلغاء حركة "أنصار الله"، فوجّهت سلاحها إلى شريكها في المعركة ذاتها.

الانطلاق من تلك المعطيات هدفه الإشارة إلى أن الصراع الذي تشهده المحافظات الجنوبية في اليمن، منذ عام 2018 حتى الآن، بين قوات "المجلس الانتقالي" من جهة والقوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي من جهة ثانية هو بالإضافة إلى العوامل التاريخية المؤثرة، نتيجة لعدم تمكنهما من حسم المعركة مع "أنصار الله" لصالحهما، أي أنه من مخلفات الحرب السعودية-الإماراتية على اليمن، وفي اليمن.

وفي الوقت ذاته بقي الامتداد التاريخي لهذا الصراع حاضراً ليؤكد أن الخلافات بين المكونات السياسية والقبلية، جنوباً وشمالاً، حاضرة هي الأخرى، منها انبثق صراع جنوبي-جنوبي لا تزال ترسباته موجودة وتتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية.

لذلك لم يكن قرار "المجلس الانتقالي الجنوبي" إنهاء وجود "حكومة هادي" في الجنوب اليمني وليد ساعته، بل هو من ضمن نتائج الحرب على اليمن بالدرجة الأولى، واستئناف حروب ومعارك حصلت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، مدفوعةً بشكلٍ صريح من بعض القوى الخارجية، وعلى رأسها الإمارات التي سعت إلى استغلال هذا كله لتمكين وجودها السياسي والعسكري في المعادلة اليمنية من البوابة الجنوبية.

سنحاول في بحثنا، وانطلاقاً من الخلفيات التاريخية، استشراف السيناريوهات التي سيمضي بها الصراع في جنوب اليمن بين "المجلس الانتقالي" المدعوم إماراتياً، والقوات الموالية لـ"حكومة عبد ربه منصور هادي"، وتأثيراتها على قوى "التحالف" ومخططاتها في اليمن، وذلك من خلال سرد تفاصيل جولات المعارك التي حصلت، ومواقف قوى "التحالف" منها، على الصعيد كافة، وما أنتجته من خرائط جديدة لتوزع النفوذ في الجنوب اليمني.



خريطة توزع مناطق السيطرة في اليمن حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019\*

\* الخريطة من إعداد وتصميم مديرية الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

## أولاً: لمحة تاريخية

تعود خلفيات الصراع بين القوات الموالية لـ "هادي" وبين "المجلس الانتقالي" في بُعدها المحلي إلى عام 1986. وانكشف هذا الصراع بشكلٍ واضح عام 1994، ليستعيد زخمه تحت عناوين وشعارات جديدة خلال السنوات الأخيرة، فتبدّل التحالفات أو الإصطفافات لم يبلغ وجود أرضية تاريخية متينة لهذا الخلاف الجنوبي-الجنوبي. في حرب جنوب اليمن الأهلية، بين جناحيّ الحزب "الاشتراكي" الحاكم التي استمرت شهراً واحداً عام 1986، كان عبد ربه منصور هادي من ضمن الذي خسروا الحرب وتم نفيهم إلى دولة الشمال، وعلى رأسهم الرئيس الجنوبي علي ناصر محمد، فيما كان معظم الشخصيات التي توالي "المجلس الانتقالي" وتدعمه حالياً من الذين انتصروا في تلك الحرب، وعلى رأسهم آخر رئيس لدولة جنوب اليمن، الرئيس علي سالم البيض.

بعد إعلان قيام الوحدة اليمنية الذي تم توقيعه عام 1990 بين الرئيسين الجنوبي علي سالم البيض والشامي علي عبد الله صالح بأربع سنوات، أي عام 1994، عادت القوى التي خسرت عام 1986 إلى الجنوب منتصرة تحت راية القوى الشمالية التي قادها صالح، على إثر هزيمة القوى الجنوبية في تحركها الذي قاده البيض مطالباً بالانفصال عن الشمال والعودة إلى ما قبل الوحدة. في آنذاك غادر عيدروس الزبيدي، الرئيس الحالي لـ "المجلس الانتقالي"، هارباً إلى جيبوتي بعد سيطرة القوى الشمالية على مدينة عدن في 7 تموز عام 1994<sup>1</sup>. وخلال فترة حرب عام 1994 بين القوى الشمالية والجنوبية كان عبد ربه منصور هادي وزيراً للدفاع في حكومة علي عبدالله صالح، وبعد انتصاره الأخير قام بتعيين الجنوبي عبد ربه منصور هادي نائباً له، ليستمر في منصبه إلى حين استلامه الرئاسة اليمنية خلفاً لصالح، عام 2012<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ القوتين الرئيسيتين المتصارعتين في جنوب اليمن حالياً كانتا قبل الوحدة الدعامتين اللتين تركز عليهما "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، ومع كونهما تمثلان توجهات سياسية مختلفة، فإن صراعهما لم يخرج من دائرة الصراع القبلي

<sup>1</sup> موسوعة الجزيرة، "من هو عيدروس الزبيدي؟"، بدون تاريخ

<https://bit.ly/2AMiYOK>

<sup>2</sup> موسوعة الجزيرة، "عبد ربه منصور هادي"، بدون تاريخ

<https://bit.ly/2MjbTzc>

والمناطقية، فعبد ربه منصور هادي ينتمي إلى محافظة أبين التي جاء منها الرئيس السابق علي ناصر محمد، وهما الطرفان اللذان هُزما في الحرب الأهلية الدامية عام 1986 التي انتصر فيها تحالف قبائلي شبه معن بين محافظات لحج ويافع والضالع وحضرموت التي ينتمي إليها الرئيس علي سالم البيض<sup>3</sup>.

على هذا المنوال استمرت التحالفات، وإن بشكلٍ مغاير لجهة الشخصيات، حيث تقف محافظتا "الضالع ولحج" (تنتمي إليهما معظم قيادات المجلس الانتقالي) بوجه "أبين" و"شبوّة" (هادي والمقربين منه). لذا فإن المعارك الدائرة بين الطرفين تظهر وكأنها ثأرية في مكانٍ ما بمعزلٍ عن التدخلات الخارجية، وفق ما عبّر عنه مصدر في حكومة هادي بقوله إن "ممارسات الانتقالي الجنوبي تثير حرباً أهلية"، في استدعاءٍ لاقتتال القيادات العسكرية بنظام جمهورية اليمن الشعبية في عام 1986، مشيراً إلى أنّ "الإمارات تعمل على إثارة الأحقاد بالجنوب، بدعمها القيادات الموالية لها المنحدرة من لحج والضالع وتهميش الأخرى، وكلّ هدفها إشعال الجنوب بالحرائق"، في حين اعتبر مدير أمن أبين علي ناصر المعروف بـ "أبو مشعل الكازمي" في تسجيل صوتي تعليقياً على تحركات "الانتقالي" في محافظات عدن وأبين وشبوّة، أنّ "ما يحدث هو استهداف لأبناء شبوة وأبين، من قبل القوات التي قدّمت من الضالع ولحج"<sup>4</sup>.

بناءً على ما تقدم يتبيّن أنّ معظم الشخصيات التي تمثّل أو تدعم "المجلس الانتقالي" حالياً كانت قد انتصرت في الحرب الأهلية الجنوبية عام 1986، وهذه القوى والشخصيات ذاتها انهزمت وخرجت من اليمن في حرب الجنوب والشمال عام 1994. في المقابل غادر هادي عدن مهزوماً عام 1986 ودخلها منتصراً عام 1994. ويُعتبر عيدروس الزبيدي، رئيس "المجلس الانتقالي"، أبرز وأهم وجوه "الحراك الجنوبي" الذي تأسس عام 2007. فالزبيدي عاد إلى اليمن عام 1996 بعد مغادرته إياه عام 1994 الحرب التي اندلعت آنذاك، ووضع أسس أفكار "الحراك الجنوبي" الداعي إلى انفصال الجنوب عن الشمال بعد تأسيسه "حركة تقرير المصير" التي دشّنت مرحلة العمل المسلح في جنوبي اليمن ضد القوات الحكومية، قبل أن يترك العمل

<sup>3</sup> العربي الجديد، "ذاكرة الحرب الأهلية في اليمن من 1986 إلى اليوم"، 26 آذار/مارس 2015.

<https://bit.ly/2lnET70>

<sup>4</sup> الجزيرة نت، "إعدامات واعتقالات وإثارة حرب أهلية.. هكذا توحشت قوات الحزام بعدن"، 30 آب 2019.

<https://bit.ly/2zCYeNn>

العسكري عام 2000 ويتّجه للعمل السياسي ضمن أحزاب "اللقاء المشترك" التي مثلت القوى السياسية في جنوبي اليمن، وذلك بعد إصدار الرئيس صالح عفواً عنه، لحكم غيابي بالإعدام، صادر سابقاً. وفي عام 2011 أعلن الزبيدي عن عودة النشاط المسلّح لحركة "حق تقرير المصير" في جنوبي اليمن وأسس في أوائل 2014 "المقاومة الجنوبية"، ليشارك في عام 2015 بالعمليات العسكرية إلى جانب "التحالف"، ضد قوات الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، وحركة "أنصار الله" في المحافظات الجنوبية، الضالع ولحج وعدن<sup>5</sup>.

بعد انسحاب القوات الشمالية من معظم المحافظات الجنوبية عام 2015، أصدر عبد ربه منصور هادي قراراً<sup>6</sup> جمهورياً يقضي بتعيين عيدروس الزبيدي محافظاً لمحافظة عدن، خلفاً للواء جعفر محمد سعد الذي اغتيل بسيارة مفخخة. وفي عام 2016، بدأ الزبيدي يلمح إلى رغبته بإنشاء كيان جنوبي مستقل، حيث دعا في أيلول من ذلك العام كافة القوى السياسية والاجتماعية الجنوبية إلى العمل على إنشاء كيان سياسي جنوبي يوازي القوى السياسية والاجتماعية بحيث يكون هذا الكيان الناشئ هو الممثل لتطلعات الجنوبيين في أي استحقاقات سياسية من أجل الحل السياسي في اليمن<sup>7</sup>. بعد ذلك بأشهر وتحديداً في نيسان من العام 2017 أصدر عبد ربه منصور هادي قراراً بعزل الزبيدي من منصبه كمحافظٍ لعدن، كما أصدر قراراً مماثلاً بعزل الوزير هاني بن بريك من حكومته، بالإضافة إلى قرارات أخرى قضت بإقالة معظم الشخصيات الموالية للزبيدي من مناصبها في المحافظات اليمينية، أمثال ناصر الخبجي (محافظ لحج)، وأحمد لمس (محافظ شبوة)، وأحمد سعيد بن بريك (محافظ شبوة) وسالم السقطري محافظ سقطرى<sup>8</sup>. وشكلت تلك القرارات الشرارة التي دفعت الزبيدي إلى تشكيل ما سمي بـ "المجلس الانتقالي الجنوبي"، في شهر أيار من العام ذاته، الذي أعلن منذ البداية العداء لحكومة هادي، والرغبة بالانفصال عن الشمال والعودة إلى "دولة الجنوب". وفي 11 أيار عام 2017 تم الإعلان

<sup>5</sup> مصدر سابق، "من هو عيدروس الزبيدي".

<sup>6</sup> الشرق الأوسط، "الرئيس هادي يعين العميد عيدروس الزبيدي محافظاً لعدن"، 8 كانون الأول 2015.

<https://bit.ly/2MflhCW>

<sup>7</sup> الشاهد نيوز، "محافظ عدن يدعو إلى تشكيل كيان سياسي جنوبي بعيداً عن الحكومة الشرعية"، 10 أيلول 2016.

<https://bit.ly/30QDYDj>

<sup>8</sup> الجزيرة نت، "هادي يقيل محافظ عدن ويجري تعديلاً وزارياً"، 27 نيسان 2017.

<https://bit.ly/2ANJEmQ>

عن تشكيل هيئة رئاسة "المجلس الانتقالي الجنوبي"، بعد تكليف شخصيات من "الحراك الجنوبي" في اليمن، زعماء المجلس، بتشكيل قيادة سياسية لتمثيل الجنوب وإدارته. بالتوازي مع ذلك شرع الزبيدي بدعم إماراتي في تنظيم عمله العسكري ابتداءً من قوات "الحزام الأمني" التي قادها نائبه المقال من منصبه الوزاري، هاني بن بريك، وصولاً إلى قوات "النخبة" في محافظتي شبوة وحضرموت. ومنذ ذلك الحين بدأ الصراع يأخذ منحاه العسكري المباشر بين قوات "المجلس الانتقالي" المدعومة من الإمارات وبين "قوات هادي"<sup>9</sup>.

تحدثت قيادات "المجلس الانتقالي الجنوبي"، في "المليونية" التي دعت إليها يوم 21 أيار 2017 عن الاستقلال والحدود الفدرالية وأسس الدولة الجنوبية الكاملة السيادة، فشددت الكلمات على أن الجنوبيين قد اختاروا طريقهم ومصيرهم وعلى العالم الوقوف إلى جانبهم بكل وضوح وشفافية، ومساعدتهم في تحقيق استقلالهم وطناً ودولة وهوية، وإرساء ركائز دولتهم الفدرالية الجنوبية. ودعا "الانتقالي" إلى الاعتراف بالجنوب اليمني كدولة مستقلة، بحدوده الدولية المتعارف عليها بـ "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" قبل 22 أيار 1990 وهو تاريخ الوحدة مع الشمال<sup>10</sup>. وفي تموز عام 2017 أعلن "المجلس الانتقالي" خلال فعالية كبرى في عدن<sup>11</sup> حظر نشاط "جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم القاعدة وداعش والحوثيين" وغيرها من الحركات والتنظيمات "الإرهابية" في المحافظات الجنوبية، وفق تعبير رئيسه الزبيدي، الذي قال مبرراً قراره هذا بأن "أمن منطقة الجزيرة والخليج والقرن الأفريقي والعالم من أمن الجنوب واليمن"، في إشارة إلى الأزمة الخليجية التي اندلعت في آنذاك.

عقب تشكيل هيئة رئاسة "المجلس الانتقالي الجنوبي" أعلن الرئيس اليمني المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، رفضه الكامل للتشكيل الجديد المسمى بـ "المجلس الانتقالي الجنوبي".

<sup>9</sup> سي أن أن عربية، "الزبيدي يعلن تشكيل مجلس انتقالي لإدارة جنوب اليمن.. ويؤكد التزامه بالشراكة مع التحالف العربي"، 11 أيار 2017.

<https://cnn.it/2MkGKkel>

<sup>10</sup> الموقع الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي، "كلمة المجلس الانتقالي الجنوبي لمليونية 21 أيار/مايو 2017"، 21 أيار 2017.

<http://stcaden.com/news/2566>

<sup>11</sup> العربي، "الزبيدي يعلن حظر «الإخوان» في كل محافظات الجنوب"، 7 تموز 2017.

<https://bit.ly/2OIAVJN>

وذكر بيان الرئاسة<sup>12</sup>، عقب اجتماع حكومي، أن "الاجتماع يرفض رفضاً قاطعاً ما سُمي بتشكيل مجلس انتقالي جنوبي يقوم بإدارة وتمثيل الجنوب"، معتبراً هذه القرارات "أعمالاً لا أساس لها ولن تكون محل قبول مطلقاً وهي إنما تستهدف مصلحة البلد ومستقبله ونسيجه الاجتماعي ومعرسته الفاصلة مع المليشيات الانقلابية".

## ثانياً: جولات القتال في عدن

### أ. الجولة الأولى

أعلن "المجلس الانتقالي" بتاريخ 21 كانون الثاني عام 2018 حالة الطوارئ في مدينة عدن متعهداً بإطاحة حكومة هادي خلال أسبوع. وقال عيدروس الزبيدي، بعد اجتماع مع قيادات المجلس حينها<sup>13</sup>، إن البرلمان اليمني التابع لحكومة هادي سيُمنع من الاجتماع في عدن وهي العاصمة المؤقتة أو في أي مكان آخر في جنوب اليمن، ما لم يقيم هادي بإقالة حكومته بأكملها، بما في ذلك رئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر. واتهم الزبيدي حكومة هادي "بالفساد المتفشى وشن حملة تضليل ضد زعماء الجنوب باستخدام أموال الدولة".

في مقابل ذلك أصدرت حكومة هادي قراراً بحظر التظاهرات في عدن<sup>14</sup>، وهو ما لم يستجب له "الانتقالي" الذي نظم تظاهرات عديدة كان أكبرها تظاهرة يوم 28 كانون الثاني، واندلعت معارك مسلحة بعدما حاولت قوات الأمن الموالية لحكومة هادي منع المتظاهرين المؤيدين للانتقالي من دخول المدينة، إذ اعتبر أحمد بن دغر رئيس حكومة هادي، أن "الانتقالي يقود انقلاباً في عدن"<sup>15</sup>. في اليوم ذاته وبعد معارك عنيفة بين قوات "الحزام الأمني" الموالية

<sup>12</sup> رويترز، "حكومة اليمن ترفض محاولة انفصال جنوبية"، 12 أيار 2017.

<https://bit.ly/2Vmq4HV>

<sup>13</sup> صفحة "الجنوب العربي" على يوتيوب، "كلمة رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي"، 21 كانون الثاني 2018.

[https://www.youtube.com/watch?v=whTN\\_wEftkl](https://www.youtube.com/watch?v=whTN_wEftkl)

<sup>14</sup> العربي الجديد، "عدن تحبس أنفاسها مع انتهاء مهلة حلفاء أبو ظبي"، 28 كانون الثاني 2018.

<https://bit.ly/2ARbVZH>

<sup>15</sup> Le Point، "Yémen: les séparatistes sudistes, à la recherche de l'indépendance perdue"، 28/01/2018.

<https://bit.ly/2AXjWg5>

للانتقالي وقوات هادي، استولت قوات "الانتقالي" على مقر الحكومة في عدن<sup>16</sup>. على إثر ذلك أمرت حكومة هادي قواتها بالعودة إلى ثكناتها، بعد اشتباكات عنيفة، لتتخفف حدة الاشتباكات، نتيجة توجيهات بالهدنة أصدرها رئيس الوزراء بن دغر، ولكن المواجهات عادت إلى وتيرتها السابقة مع ساعات الليل الأولى<sup>17</sup>.

في اليوم التالي أرسل "المجلس الانتقالي" تعزيزات من محافظتي الضالع وشبوة إلى عدن<sup>18</sup>، واستخدمت الدبابات والمدفعية الثقيلة في المعارك، في 30 كانون الثاني أعلن "الانتقالي" سيطرته على مدينة عدن بالكامل، وتحاصر قواته أعضاء حكومة هادي المتواجدين في القصر الرئاسي بعدن، بمن فيهم رئيس الوزراء بن دغر<sup>19</sup>. وتمكنت قوات ما يُعرف بـ"الحزام الأمني" المدعومة من الإمارات، من السيطرة على معسكر اللواء الرابع "حماية رئاسية" والمرابط في منطقة "دار سعد" شمال عدن، بعد مواجهات عنيفة، وسط تداول أنباء عن مشاركة طائرات تابعة للإمارات بغارات جوية<sup>20</sup>. ويُعدّ اللواء الرابع من أبرز المعسكرات التابعة لحكومة هادي، ويقوده العميد مهراڤ قباطي، أحد أبرز الموالين لهادي، وجاء سقوطه بعد أن استكملت القوات الموالية للانتقالي السيطرة على اللواء الثالث "حماية رئاسية"، وفرض سيطرتها الكاملة على كريتر في قلب مدينة عدن. وبذلك حُسمت المعركة الميدانية في عدن لصالح القوات الموالية لـ "المجلس الانتقالي" إلى حد كبير.

<sup>16</sup> Osama Bin Javid, "Yemen: Separatists take over government headquarters in Aden", Aljazeera, 28 Jan, 2018.

<https://bit.ly/2Maswgk>

<sup>17</sup> Ali Mahmood, "Clashes resume after brief ceasefire in Aden", The National, January 29, 2018.

<https://bit.ly/2IGgJ8X>

<sup>18</sup> Yemen Press, "YEMEN: UAE-BACKED SEPARATISTS SEND REINFORCEMENTS TO ADEN AMID CLASHES", January 29, 2018.

<https://bit.ly/354jRVD>

<sup>19</sup> Muhammed Mukhashaf, "Yemen separatists capture Aden, government confined to palace: residents", Reuters, January 30, 2018

<https://bit.ly/31Q4ii7>

<sup>20</sup> العربي الجديد، "قوات الانفصاليين المدعومة إماراتياً تسيطر على معسكرات في عدن"، 30 كانون الثاني 2018.

<https://bit.ly/2MkbKvg>

وكشف مصدر يمني في حكومة هادي أن "سقوط اللواء جاء بعد الاتفاق على هدنة برعاية قيادة التحالف العربي"، مضيفاً أن "السعودية تتفرج على ما تقوم به القوات الموالية للإمارات من إسقاط لرموز الشرعية في عدن، وأنّ الحكومة تعقد اجتماعاتها في قصر المعاشيق وملتزمة بوقف إطلاق النار"<sup>21</sup>.

خلال الفترة ذاتها التي كانت قوات "الانتقالي" تنهي فيها سيطرتها على مدينة عدن دعت السعودية إلى عقد اجتماع بين ممثلين عن "الانتقالي" وممثلين عن حكومة هادي، في مقر "التحالف" في مديرية البريقة بمحافظة عدن. أفضت تلك الاجتماعات التي حصلت تحت وطأة سيطرة "الانتقالي" على المدينة إلى اتفاق على عدة نقاط نتج عنه وقف لإطلاق النار بين الطرفين. ومن النقاط التي تم الاتفاق عليها أن تنتشر قوات "الحزام الأمني" الموالي للانتقالي في كافة أرجاء عدن وحماتها، كما يعتبر "المجلس الانتقالي الجنوبي" كياناً سياسياً ممثلاً عن الشعب الجنوبي وقضيته وشريكاً مع "التحالف"، على أن يقترح "المجلس الانتقالي" محافظين ووزراء لإدارة محافظات الجنوب تصدر بهم قرارات من هادي<sup>22</sup>.

عزز هذا الاتفاق الذي حصل برعاية سعودية من سطوة "المجلس الانتقالي" العسكرية والأمنية على كامل مفاصل الدولة في عدن، رغم عودة حكومة هادي إلى ممارسة أعمالها في قصر المعاشيق. بذلك تكون السعودية بعد جولة المعارك التي حصلت في كانون الثاني عام 2018، قد اعترفت بـ "المجلس الانتقالي" كجهة سياسية ذات نفوذ عسكري في الجنوب اليمني، ليصبح ذلك الوجود مشرّعاً من قبل السعودية، لكن في الوقت ذاته، أبقى "الانتقالي" على اعترافه السياسي بـ حكومة هادي كمثلٍ عما يوصف بـ "الشرعية" اليمنية.

بمعزلٍ عن الحضور السياسي لحكومة هادي بعد جولة الاشتباكات تلك فإن ما حصل كان انقلاباً شبه مكتمل حققه "المجلس الانتقالي" بدعمٍ إماراتي واضح وصريح، تمكّنت من خلاله القوات الموالية لـ أبو ظبي من السيطرة والانتشار عسكرياً وأمنياً في مناطق متفرقة من المدينة

<sup>21</sup> الجزيرة نت، "مقاتلات إماراتية تحسم معركة اللواء الرابع بعدن"، 30 كانون الثاني 2018.

<https://bit.ly/31NhBQA>

<sup>22</sup> وكالة سبوتنيك، "سبوتنيك تحصل على بنود اجتماع التحالف وقيادات الانتقالي الجنوبي في عدن"، 30 كانون الثاني 2018.

<https://bit.ly/2EnJxzm>

التي تعتبرها حكومة هادي عاصمتها المؤقتة. ورغم إعلان "المجلس الانتقالي" التجاوب مع جهود السعودية لحل الأزمة، وتأكيد هادي على "سلمية" تحركه الذي جاء بشعار إسقاط حكومة أحمد عبيد بن دغر، استمر بتعزيز قواته في المدينة والانتشار في مناطق محيطة بها.

وأعلنت قيادات في المجلس إغلاق مناطق حدودية بين الشمال والجنوب، من دون أن يلقي ذلك أي اعتراض سعودي، في حين أصدر أحمد عبيد بن دغر، رئيس حكومة هادي، توجيهات إلى جميع الوحدات العسكرية الموالية بوقف إطلاق النار فوراً، وأن تعود جميع القوات إلى ثكناتها. وبالنسبة لمسؤولي حكومة هادي لم يكن هناك من شك في أنّ "ما حصل ما كان ليحصل لو أراد التحالف منع حدوثه، وهو الذي تدخل بعشرات الآلاف من الغارات الجوية، تحت مبرر دعم الشرعية، ضد جماعة أنصار الله (الحوثيين) وحلفائها". واعتبرت حكومة هادي أنّ "ما جرى في عدن، كان بدعم غير محدود من الإمارات، الدولة التي تتولّى واجهة حضور التحالف ونفوذه في المناطق الجنوبية لليمن، فيما الموقف السعودي، الذي ظلّ يراوح في المنطقة الضبابية، ويطلق دعواته لجميع الأطراف بوقف التصعيد والحوار، لم يكن ليرقى إلى موقف حازم بإعلان دعم الشرعية، بقدر ما وقف في المنطقة الوسطى مخاطباً الأطراف، من دون تبني وصف الشرعية لما يحدث بأنه عمل انقلابي وتمرد مسلح يستهدف الشرعية في آخر معاقلها. وحتى البيان الصادر عن التحالف الذي أعلن أنه سيتخذ كافة الإجراءات لإعادة الأمن إلى عدن لم يحدّد بصراحة ما إذا كان سيدعم الحكومة الشرعية أم لا"<sup>23</sup>.

وبدا واضحاً من خلال توزيع النفوذ العسكري في عدن أن "المجلس الانتقالي الجنوبي" المدعوم إماراتياً قطع خلال جولة الاشتباكات في كانون الثاني عام 2018 الخطوات الأكبر في الانقلاب على حكومة هادي، التي باتت تواجهها في عدن رمزياً، وهو وجود لا بد منه في تلك الفترة بالنسبة للسعودية بشكل خاص و"التحالف" بشكل عام، لما تقتضيه حاجة الأخير لبقاء "الشرعية" كغطاء لحربه على اليمن، فيما تثبت الوقائع العسكرية وما لها من تأثير سياسي أنّ

<sup>23</sup> العربي الجديد، "الإمارات تقسّم اليمن بتواطؤ أو عجز سعودي"، 31 كانون الثاني 2018.

حكومة هادي فقدت تواجدتها العملي كقوة ميدانية في "العاصمة المؤقتة"، بعد تصفية وجودها بشكل كبير.

على إثر الانقلاب الذي نفذته القوات الموالية للإمارات، ولم تمنعه السعودية، بأقل التقديرات، وانحازت إليه أو أمنت له غطاءً أو تواطأت على أبعاد التقديرات، لعدم اتخاذها أي موقفٍ حازم يمنع "الانتقالي" من التوسّع مع بداية المعركة، بل انتظرت إلى حين سيطرته على معظم مفاصل المدينة ودعت إلى عقد اجتماع من أجل التفاوض والاتفاق على وقف لإطلاق النار كان يصب في مصلحة القوات الموالية للإمارات، التي كان دعمها السياسي والعسكري واللوجستي المباشر واضحاً وعلنياً لقوات "الانتقالي" منذ اللحظات الأولى. ولربما يعبر تصريح بن دغر رئيس حكومة هادي، عن واقع الحال آنذاك حيث اتهم القوات الموالية لـ"المجلس الانتقالي الجنوبي" بالتحرك عسكرياً لاستهداف "الشرعية" في عدن، معتبراً أنّ "الإمارات هي صاحبة القرار الأول في المدينة"<sup>24</sup>.

وتعليقاً على أحداث الجولة الأولى من القتال في عدن بين قوات "الانتقالي" والقوات الموالية لحكومة هادي رأت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية أنّ جولة الاشتباكات في مدينة عدن "كشفت عن هشاشة التحالف، وأبرزت أجنادات كل من السعودية والإمارات". وقالت الصحيفة إنّ "الصراع المتواصل في اليمن منذ ثلاث سنوات تحوّل من حرب لدعم حكومة معترف بها دولياً ضد الحوثيين المدعومين من إيران، الذين أطاحوا تلك الحكومة من العاصمة ويسيطرون حالياً على جزء كبير من الشمال، إلى حرب بين الحلفاء"<sup>25</sup>.

وعلق جيرالد فايرستين، السفير الأميركي السابق لدى اليمن في تصريح لـ "واشنطن بوست"، بالقول إنّ "القليل جداً تم تنفيذه لتحقيق الاستقرار في الوضع وإعادة العمل في الأمور. لقد أصبح الناس يشعرون بالإحباط بشكل متزايد هناك". ووسط هذه الانقسامات في التحالف،

<sup>24</sup> الخليج أونلاين، "بن دغر: الإمارات صاحبة القرار في عدن"، 28 كانون الثاني 2018.

<https://bit.ly/35dqLaX>

<sup>25</sup> Ali Al-Mujahed and Sudarsan Raghavan, "Yemen's war is so out of control, allies are turning on one another", The Washington Post, February 3, 2018.

<https://wapo.st/35e8hr8>

هناك "أسئلة حقيقية حول جدوى أو مصداقية حكومة هادي وما تمثّل بالضبط في حال الجلوس على الجانب الآخر من طاولة المفاوضات"، بحسب فايرستايين. الذي أضاف أنّ "هذا النوع من القضايا هو ما سيجعل إعادة بناء اليمن صعبة، ويعقّد الجهود الرامية إلى إحياء العملية السياسية في المدى القريب".

وعن اشتباكات عدن قال نيسان لونغلي ألي، المحلل المتخصص بالشأن اليمني في "مجموعة الأزمات الدولية" للصحيفة الأميركية، إنّ "الانفصاليين الجنوبيين هم على علاقة مع حكومة هادي الموالية للوحدة. ما نراه الآن هو أنّ الإمارات والسعودية تسارعان إلى البحث عن الخلافات بين الاثنيين حتى تتمكّننا من الحفاظ، على الأقل في الوقت الذي تستمر فيه الحرب مع الحوثيين، على أسطورة أنّ هناك جبهة موحدة في ظل حكومة معترف بها دولياً".

#### ب- الجولة الثانية

في السادس من آب/أغسطس عام 2019 أعلن قائد "الحزام الأمني"، ونائب رئيس "المجلس الانتقالي" هاني بن بريك، عن انطلاق ما وصفها بـ "الهبة الشعبية" لطرد حكومة الرئيس هادي من مدينة عدن<sup>26</sup>. جاء إعلان بن بريك بعد أسبوعٍ على استهداف حركة "أنصار الله" لمعسكر الجلاء في منطقة البريقة بـعدن، والذي أوقع عشرات القتلى والجرحى في صفوف قوات "الحزام الأمني"، أثناء عرضٍ عسكري للأخيرة، وكان من بين القتلى قائد اللواء الأول دعم وإسناد (الحزام الأمني)، العميد منير اليافعي المعروف بـ "أبو اليمامة"<sup>27</sup>. ويعتبر اليافعي من أبرز القيادات العسكرية في "المجلس الانتقالي"، وهو الذي ألقى البيان الصادر عن الاجتماع الذي انعقد في كانون الثاني عام 2018، قبل جولة الاشتباكات الأولى بأيام، والذي أمهل الرئيس عبد ربه منصور هادي أسبوعاً لإقالة حكومة أحمد عبيد بن دغر.

<sup>26</sup> العربي الجديد، "حلفاء الإمارات يعلنون هبة شعبية" لطرد الحكومة بـعدن"، 6 آب/أغسطس 2019.  
<https://bit.ly/2yI00MT>

<sup>27</sup> رويترز، "مقتل 36 في هجوم للحوثيين في عدن والسعودية تتهم إيران"، 1 آب/أغسطس 2019.  
<https://bit.ly/2KaRGvG>

في اليوم ذاته، وبالتزامن مع بدء المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، زيارة إلى الإمارات ولقائه بقيادة "المجلس الانتقالي" هناك، بدأت حشود قبلية جنوبية تصل إلى مدينة عدن، تلبية لدعوة الاحتشاد التي وجهها لها "المجلس الانتقالي"، على خلفية الهجمات التي تعرّض لها معسكر الجلاء، حيث وصلت إلى ساحة العروض في مدينة خور مكسر وسط عدن، حشود قبلية تقدّمتها قبائل يافع التي ينتمي إليها "أبو اليمامة"، بالإضافة إلى قبائل الضالع وردفان وقبائل أخرى<sup>28</sup>.

وكان واضحاً أن الحشد القبلي الجنوبي، الذي تم استدعاؤه إلى عدن، للمشاركة في تشييع قتلى استهداف "أنصار الله" للمعسكر، كان موجهاً ضد حكومة هادي، واستعمال الورقة القبلية في هذا التوقيت كان رسالة واضحة من "الانتقالي" بأن الأمور متجهة إلى الحسم، لكن هناك رسالة أخرى لا شك ستكشف عن خلفياتها التطورات السياسية على صعيد الأزمة اليمنية ككل، لا سيما أنّ "الانتقالي" ردّ على هجمات "أنصار الله"، بالحشد القبائلي والعسكري ضد حكومة هادي، بعد أن اتهم نائب رئيس "المجلس الانتقالي الجنوبي" هاني بن بريك "حزب الإصلاح - ذراع الإخوان المسلمين في اليمن - والحكومة الشرعية" بالوقوف خلف الهجوم "عبر تزويد الحوثيين بالمعلومات والإحداثيات الاستخباراتية"<sup>29</sup>.

في السابع من آب/أغسطس العام 2019، وخلال تشييع القياديين الذي قتلوا بهجمات معسكر "الجلاء"، وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات "الحزام الأمني" من جهة وقوات "الحماية الرئاسية" التابعة لحكومة هادي من جهةٍ أخرى، أمام قصر المعاشيق الرئاسي. وعلى الفور أعلن بن بريك النفير العام لإسقاط الحكومة في قصر المعاشيق بعدن، وقال في تغريدة إنه "بعد الاعتداء على شعبنا الأعزل الذي أراد الاعتصام السلمي أمام قصر اليمامة - المعاشيق - تم استهدافه بالنيران الحية من مليشيات "حزب الإصلاح" الإرهابي، وعليه بما التزمناه من الدفاع عن شعبنا، فإننا نعلن النفير العام لكافة قواتنا الجنوبية للتداعي إلى قصر المعاشيق لإسقاط مليشيات حزب الإرهاب".

<sup>28</sup> مصدر سابق

<sup>29</sup> إرم نيوز - يوتيوب، "اليمن.. بن بريك يعلن نتائج التحقيقات في اغتيال العميد اليافعي"، 7 آب/أغسطس 2019. <https://www.youtube.com/watch?v=-D6OJR9aKq4>

في الجولة الأولى من القتال التي حصلت في كانون الثاني/يناير عام 2018، سيطرت قوات "الانتقالي" على كافة المقار الأمنية والعسكرية الحساسة والمؤثرة في عدن، تحت أنظار السعودية التي تدخلت في اللحظات الأخيرة، استناداً إلى اعتبارات سياسية، لمنع سقوط قصر المعاشيق بيد قوات "الحزام الأمني". لذا كان الهدف الأساسي في الجولة الثانية هو اقتحام القصر الرئاسي واستكمال "انقلاب" عام 2018. وفي خطوةٍ تعكس قراراً سياسياً اتخذ بضرورة الحسم دفعت الإمارات بأبرز رجالاتها إلى عدن، فوصلها في التاسع من آب/أغسطس رئيس "المجلس الانتقالي الجنوبي" عيدروس الزبيدي، آتياً من أبو ظبي لينضم إلى نائب رئيس المجلس الانتقالي هاني بن بريك، والقائد الفعلي لقوات "الحزام الأمني"، الشيخ السلفي عبد الرحمن شيخ، الذي ظهر في الميدان منذ بداية الاشتباكات. وكان عبد الرحمن شيخ قد ابتعد عن الأضواء طوال السنوات الأربع الماضية، لكنّه كان المحرّك والمؤسس لقوات الحزام الأمني، ويشرف عليها ويؤثر في كل ما يجري على الأرض، وغالباً ما يتنقل بين عدن وأبو ظبي ويمضي أغلب وقته في مقر قيادة القوات الإماراتية، وإذا أراد أي شخص أو طرف أن يقابل الإماراتيين يجب أن يمر على شيخ للتوسط.<sup>30</sup>

بعد وصول الزبيدي صعّدت قوات "الانتقالي" من وتيرة هجماتها باتجاه القصر الرئاسي، وتمكنت من السيطرة عليه بشكلٍ كامل في 10 آب العام 2019، بعد مفاوضات دامت لساعتين وأفضت إلى مغادرة مسؤولين ووزراء في حكومة هادي وقادة عسكريين موالين لها واستسلام ما تبقى من القوات الأمنية<sup>31</sup>. ويذكر أن قصر المعاشيق الذي استولت عليه قوات "الانتقالي" كان المقر الرئيسي لأعضاء حكومة هادي المتواجدين في عدن، وتحميه قوات "الحرس الرئاسي"، يقودها ناصر عبد ربه منصور هادي (نجل الرئيس هادي). وكان لافتاً في هذا السياق ما ذكرته مصادر عسكرية بأن القوات السعودية المتمركزة في القصر الرئاسي أخرجت شخصيات في الحكومة من قصر المعاشيق قبل أن تسيطر قوات "الحزام الأمني" عليه بساعات، لتعود بعدها وتنسحب من منطقة معاشيق بشكلٍ كامل، فيما انشق قائد قوات الأمن الخاصة عن

<sup>30</sup> العربي الجديد، "تمرد حلفاء الإمارات في عدن: اتساع رقعة الاشتباكات وإغلاق المطار"، 9 آب 2019.

<https://bit.ly/31QYKUL>

<sup>31</sup> فرانس 24، "المجلس الانتقالي الجنوبي يعلن سيطرته على قصر معاشيق الرئاسي في عدن"، 10 آب 2019.

<https://bit.ly/31R8NsN>

الحكومة، وانضم إلى قوات "المجلس الانتقالي"، في الوقت الذي كانت "العاصمة المؤقتة" تسقط بيد الأخير. وقالت مصادر لـ"الأناضول" إن ثمانى عربات مصفحة تابعة لقوات "التحالف" اتجهت إلى منزل وزير الداخلية، نائب رئيس الحكومة أحمد الميسري، وخرجت به بعد دقائق إلى مقرها بمدينة البريقة غربي محافظة عدن<sup>32</sup>.

وجاء التقدم باتجاه القصر الرئاسي بعد إحكام قوات "الانتقالي" سيطرتها على المقار الأمنية والعسكرية في منطقتي كريتر وخور مكسر. وتأتي أهمية كريتر من أنها الأقرب إلى منطقة "المعاشيق" حيث يقع القصر الرئاسي، كما أنها تضم البنك المركزي ومقر مصلحة الهجرة والجوازات. وتضم منطقة خور مكسر ألية تابعة لحكومة هادي وفيها إدارة أمن عدن، بالإضافة إلى جبل حديد الذي يربطها بمدينة المعلا وكريتر. ويضم جبل حديد مقر اللواء أول مشاة التابع لـ "المجلس الانتقالي"، وأكبر مخزن للعتاد والأسلحة التابعة للقوات الموالية للإمارات. كما تضم منطقة خور مكسر مقار بعض البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية، واستطاعت قوات "الانتقالي" السيطرة على مقر الحكومة والمجمع القضائي القريب من جبل حديد.

وتكون قوات "الحزام الأمني" الانفصالية، التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، والمدعومة إماراتياً، قد حسمت سيطرتها على كامل المقار الأمنية والعسكرية والسياسية في "العاصمة المؤقتة" لحكومة هادي.

### ج- الجولة الثالثة

بتاريخ 28 آب العام 2019، بدأت الجولة الثالثة من الاشتباكات في مدينة عدن بتحقيق القوات الموالية لحكومة هادي تقدماً سريعاً ومريباً في آن على قوات "المجلس الانتقالي"، حيث استطاعت اقتحام المدينة والانتشار فيها بعد سيطرتها على زنجبار مركز محافظة أبين جنوبي البلاد. وسيطرت قوات هادي على مديريات الشيخ عثمان ودار سعد والبريقة والقصر الرئاسي، بينما حافظت قوات المجلس الانتقالي على سيطرتها في مديريات كريتر والمنصورة والتواهي

<sup>32</sup> الجزيرة مباشر، "الإمارات تسيطر على عدن وعجز رئاسي وغموض حول السعودية"، 10 آب 2019.

ومطار عدن. وتقاسم الطرفان السيطرة على مديرتي خور مكسر والمعلا<sup>33</sup>. لكن، بعد ساعات قليلة من استعادة قوات هادي سيطرتها على معظم مناطق الجنوب التي كانت قوات "المجلس الانتقالي" قد سيطرت عليها، من شبوة إلى أبين وصولاً إلى العاصمة المؤقتة عدن، دخلت الإمارات بقوة على الخط بدعم جوي مكثف لصالح قوات "الانتقالي"، بالتزامن مع استقدام الأخير لتعزيزات من الساحل الغربي، وكانت النتيجة قلب الأوضاع بشكل كبير، ما سمح لقوات "الانتقالي" باستعادة المبادرة والسيطرة من جديد على عدن وزنجبار عاصمة أبين، بعد أن قامت طائرات عسكرية إماراتية، بمهاجمة قوات موالية لهادي وأغلبها من منتسبي اللواء 115 مشاة، في منطقة دوفس التابعة إدارياً لمحافظة أبين، والواقعة على أطراف عدن، عند مدخل العلم الشرقي إلى المدينة. كما حلقت طائرات مروحية إماراتية على ارتفاع منخفض في سماء المنطقة وبدأت باستهداف التجمعات والمركبات التابعة لقوات هادي، ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، بالتوازي مع غارات أخرى في مدينة زنجبار، حيث وصل عدد الغارات الإماراتية إلى أكثر من عشرين غارة كانت كفيلاً بتثبيت سيطرة "الانتقالي" على عدن وزنجبار مركز محافظة أبين<sup>34</sup>.

وردًا على الغارات الإماراتية طلبت حكومة هادي رسمياً من مجلس الأمن عقد جلسة طارئة بشأن الضربات الجوية الإماراتية، وأكد أعضاء الحكومة حقهم في مقاضاة أبو ظبي على خلفية تلك الغارات. وطلب أعضاء الحكومة من الرئيس هادي تعليق العلاقة مع الإمارات، وسحب السفير اليمني في أبو ظبي، ورفع الغطاء القانوني عن تمردوا على "الشرعية" بعد تعيينهم بقرارات جمهورية<sup>35</sup>.

من جهةٍ أخرى، اعترفت الإمارات بمسؤوليتها عن تنفيذ غارات جوية على قوات تابعة لحكومة هادي في اليمن، وزعمت أن تلك "القوات تابعة لتنظيمات إرهابية، وكانت تشكل تهديداً لقوات

<sup>33</sup> الجزيرة نت، "وسط قصف إماراتي.. القوات الحكومية والمجلس الانتقالي يتقاسمان السيطرة على عدن"، 29 آب 2019.

<https://bit.ly/32eiLUK>

<sup>34</sup> العربي الجديد، "الإمارات تحيي انقلاب جنوب اليمن"، 30 آب 2019.

<https://bit.ly/2oiqG5k>

<sup>35</sup> عربي 21، "الحكومة اليمنية تدعو لطرده الإمارات من التحالف (وثيقة)"، 29 آب 2019.

<https://bit.ly/2MdOWgS>

التحالف". وأكدت وزارة الخارجية الإماراتية في بيان "شن مقاتلات إماراتية ضربات جوية محددة في جنوب اليمن بتاريخ 28 و29 من الشهر الجاري"، معتبرةً أن "الإمارات تحتفظ بحق الدفاع عن النفس"<sup>36</sup>.

لم تكن الإمارات وحدها من تدخّل لصالح "الانتقالي" عسكرياً، وبشكل مباشر ضد حكومة هادي، فبالتوازي مع حملة الاعتقالات والاغتيالات التي شنتها الأخيرة في عدن وأبين ضد الموالين لحكومة هادي، نفذت السعودية بتاريخ 1 أيلول غاراتٍ على سجن في محافظة ذمار جنوب العاصمة اليمنية صنعاء أدت إلى سقوط أكثر من مئة قتيل من الأسرى. وفيما زعمت قوى "التحالف" أنها استهدفت "مخزناً للطائرات دون طيار وصواريخ للدفاع الجوي تابعة للحوثيين"، قال رئيس بعثة الصليب الأحمر في اليمن فرانز راوخنشتاين إن البعثة قدّرت مقتل أكثر من مئة شخص في الغارة التي شنتها التحالف على سجن في محافظة ذمار جنوب العاصمة اليمنية صنعاء. وأكّدت حركة "أنصار الله" أنّ "التحالف استهدف أحد السجون التابعة للأسرى في ذمار". وقال مسؤول لجنة الأسرى التابعة لحركة "أنصار الله" عبد القادر مرتضى إنّ "الصليب الأحمر الدولي والتحالف نفسه على علم بأنّ كلية المجتمع التي تعرضت للاستهداف هي سجن يضم عشرات الأسرى من الموالين لحكومة هادي"، مضيفاً أنّ "السجن معروف لدى العدو (التحالف) ولدى لجنة الصليب الأحمر، إذ قامت بزيارته عدة مرات". وأضاف أنّ "نصف من كانوا في السجن المستهدف من الأسرى أوشكوا أن يخرجوا بصفقة تبادل أسرى بجهود محلية"<sup>37</sup>.

<sup>36</sup> سكاي نيوز عربية، "بيان إماراتي بشأن التنظيمات الإرهابية في جنوب اليمن"، 30 آب 2019.

<https://bit.ly/2Mfm1cl>

<sup>37</sup> الميادين، "150 قتيلاً وجريحاً في مجزرة جديدة للتحالف على سجن لأسرى تابعين له في ذمار اليمنية"، 01 أيلول 2019.

<https://bit.ly/2ViOvpS>

## ثالثاً: توّزّع النفوذ خارج عدن

### أ- أبين ولحج والضالع

بدأت القوات الموالية للمجلس الانتقالي، بعد 10 أيام من سيطرتها على عدن، بالتوسع ابتداءً من محافظة أبين. وسيطرت قوات "الانتقالي"، مدعومةً بغطاءٍ جوي إماراتي، بشكلٍ كامل على مدينة زنجبار (سواحل البحر العربي)، العاصمة الإدارية لمحافظة أبين، المتاخمة لـ عدن، من جهة الشرق، وذلك بتاريخ 20 آب 2019 بعد انسحاب قوات هادي باتجاه المنفذ الشرقي للمدينة المؤدي إلى مديرية شقرة. وتحركت قوات "الحزام الأمني" الموالية للمجلس الانتقالي من عدن نحو مدينتي زنجبار على بعد نحو 60 كلم، ومدينة كود على بعد نحو 50 كلم، في محافظة أبين الساحلية القريبة، حيث قامت بمحاصرة معسكرين فيهما، لتندلع بعد ذلك اشتباكات بين الطرفين نتج عنها سيطرة قوات "الحزام الأمني" على معسكر تابع للشرطة العسكرية كان يتواجد فيه 350 جندياً تابعاً لحكومة هادي في كود، بينما توصل الطرفان إلى اتفاق بعد وساطة محلية نص على خروج قوات هادي من معسكر للقوات الخاصة في زنجبار حيث كان يوجد 1100 جندي، وعلى انتشار قوات "الانتقالي" في محيطه<sup>38</sup>.

بتاريخ 28 آب، دخلت قوات الرئيس عبد ربه منصور هادي مدينة زنجبار مركز محافظة أبين مجدداً، نتيجة لمواجهات مع "قوات المجلس الانتقالي" بعد استقدام تعزيزات من محافظة شبوة. لكن سيطرتها على بعض المراكز الأمنية والعسكرية لم يدم طويلاً، حيث تمكنت قوات "الانتقالي" مدعومة بـ غطاء جوي إماراتي كثيف من استعادة السيطرة على مختلف المناطق في المحافظة، وانسحبت قوات هادي إلى محافظة شبوة، مع احتفاظها بتواجدٍ في مدينة شقرة الساحلية، التابعة لمحافظة أبين وبعض المناطق الأخرى<sup>39</sup>.

وفي أيلول عام 2019، وبما يشبه التحشيد من قبل الطرفين لأجل حسم المعركة في محافظة أبين، قالت مصادر يمنية محلية إن تعزيزات عسكرية لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً قدمت من عدن، لدعم قواتها شرقي مدينة زنجبار بمحافظة أبين. في المقابل

<sup>38</sup> رويترز، "انفصاليو اليمن يوسعون سيطرتهم في الجنوب"، 20 آب 2019.

<https://bit.ly/337uWDm>

<sup>39</sup> الشرق الأوسط، "الانتقالي يعلن سيطرته على عدن وأبين... والشرعية تتمركز في شبوة"، 30 آب 2019.

<https://bit.ly/2o8s62n>

وصلت تعزيزات عسكرية بالدبابات من محافظة شبوة إلى مناطق في مدينة سُقرة بأبين، تتمركز فيها القوات الموالية لحكومة هادي<sup>40</sup>.

لذا يمكن القول إن حكومة هادي تتقاسم السيطرة على محافظة أبين مع "الانتقالي"، بانتظار الحسم من أي طرف كما حصل في عدن، مع وجود أفضلية لوجستية للأخير المدعوم إماراتياً، كونه يسيطر على المناطق الأكثر تأثيراً في المحافظة من النواحي العسكرية والأمنية والجغرافية على البحر العربي، كزنجبار مثلاً التي تعتبر مركز المحافظة من الناحية السياسية والأمنية.

وتعود أهمية سيطرة قوات "الانتقالي" على مساحات واسعة من أبين، إلى كونها مسقط رأس عبد ربه منصور هادي، وينحدر منها أيضاً أغلب قادة الألوية العسكرية التابعة لحكومته، الأمر الذي جعل الانتقالي يتعجل تطويع المدينة خوفاً من أي تحركات شعبية وقبيلية مناهضة لوجوده.

وعلى صعيد متصل، تعتبر محافظتا لحج والضالع مركز ثقل نفوذ "المجلس الانتقالي" في الجنوب اليمني، إذ تشكلان الزخم العسكري والقبائلي الذي تعتمد عليه القوات الموالية للانتقالي خلال توسعها جنوباً. ويعتمد الوجود العسكري للمجلس الانتقالي، في محافظتي لحج والضالع، على النزعة المناطقيّة، حيث تُمثّل هاتان المحافظتان مورداً بشرياً لتشكيلاته العسكرية والأمنية وأجهزته المخبراتيّة<sup>41</sup>. وعلى الرغم من تواجد بسيط وغير مؤثر لقوات هادي فإن المجلس الانتقالي يسيطر أمنياً وعسكرياً وسياسياً على المحافظتين، وقد فرض تلك السيطرة منذ تشكيله عام 2017 حيث تتبع له مختلف الإدارات الرسمية والأمنية داخلهما.

<sup>40</sup> الجزيرة نت، "المجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً يعزّز قواته في أبين"، 14 أيلول 2019.

<https://bit.ly/359ilvY>

<sup>41</sup> مركز الجزيرة للدراسات، "سيطرة المجلس الانتقالي على عدن والتوسع شرقاً: التداعيات والسيناريوهات"، 5 أيلول 2019.

<https://bit.ly/2kOuyJq>

## ب- شبوة وحضرموت

بتاريخ 24 آب 2019، استكملت القوات الموالية لهادي سيطرتها على جميع المواقع العسكرية التابعة للقوات المدعومة إماراتياً في مدينة عتق مركز محافظة شبوة جنوب اليمن، وذلك بعد سيطرتها على مقر "المجلس الانتقالي" ومبنى الأمن السياسي ومبنى الأشغال العامة في المدينة، بالتوازي مع سيطرتها على 3 معسكرات تابعة لـ قوات "النخبة الشبوانية" الموالية لـ "الانتقالي" هي: "معسكر الشهداء" الذي يبعد عن مدينة عتق عشرة كيلومترات، ومعسكر "ثماد" الذي يقع شمال شرق المدينة ويبعد عن مركزها 15 كلم، بالإضافة إلى معسكر "مرة" الواقع خارج مدينة عتق أيضاً والذي يضم مخزناً ضخماً للأسلحة والعتاد أرسلته الإمارات لقوات "النخبة"<sup>42</sup>. وبسيطرتها على تلك المواقع تكون القوات الموالية لحكومة هادي قد أمّنت مركز المحافظة ومحيطها لصالحها، حيث تحولت مدينة عتق مقراً مؤقتاً للحكومة، وفق ما أعلنه وزير النقل صالح الجبواني<sup>43</sup>.

رغم توقف المواجهات باستثناء بعض الاشتباكات المتقطعة، فإن التحشيدات المتبادلة من أطراف النزاع في محافظة شبوة مستمرة، حيث يواصل "المجلس الانتقالي" إرسال تعزيزات باتجاه المحافظة، فيما ترسل قوات هادي تعزيزاتها من منطقة بيحان المتاخمة لمأرب باتجاه عتق، وسط توقعات بتجدد الاشتباكات وتطورها في أي لحظة.

وعلى الرغم من خسارة "الانتقالي" لمدينة عتق، مركز محافظة شبوة، لصالح القوات الموالية لـ هادي، فإن موازين القوى في المحافظتين تشير إلى تقاسم للنفوذ بين الطرفين في محافظتي شبوة وحضرموت، فلدى "الانتقالي" كلٌّ من "النخبة الشبوانية" التي تتألف من 15 لواءً بقوام 20 ألف مقاتل، و"النخبة الحضرمية" التي تضم 10 آلاف مقاتل، والمنطقة العسكرية الثانية. أما ما لدى "الشرعية" فقوات في محور بيحان في محافظة شبوة، تضم 7 ألوية تتبع المنطقة العسكرية الثالثة (مقرها مدينة مأرب)، إضافة إلى قوات المنطقة العسكرية الأولى في وادي حضرموت، وتعدادها أيضاً 7 ألوية، وهي القوة الوحيدة التي حافظت على ترسانتها

<sup>42</sup> العربية نت، "اليمن.. قوات الانتقالي تنسحب من آخر معقلها في شبوة"، 24 آب 2019.

<https://bit.ly/2oDDLw>

<sup>43</sup> تغريدة لوزير النقل في حكومة هادي، صالح الجبواني، 26 أيلول 2019.

<https://twitter.com/SAlgabwani/status/1177120585027076097>

العسكرية من قصف التحالف السعودي – الإماراتي، وأعلنت تأييدها لهادي، ولم تشارك في الحرب في مواجهة قوات "أنصار الله". لكن، على رغم القوة العسكرية الهائلة التي يمتلكها فريق "الشرعية" في شبوة وحضرموت، يستطيع "الانتقالي" الحسم عسكرياً بمساندة الطيران الإماراتي<sup>44</sup>. وتنقسم محافظة حضرموت إلى قسمين، هما الساحل وأبرز مدنه المكلا، مركز المحافظة، والوادي والصحراء وأبرز مدنه سيئون. ومن الناحية العسكرية تنقسم المحافظة إلى المنطقة الأولى ومركزها سيئون التي تنتشر فيها قوات موالية لهادي، والمنطقة الثانية المكلا ومحيطها حيث تنتشر قوات "النخبة الحزمية" الموالية للمجلس الانتقالي.

والجدير ذكره في هذا السياق أنّ أسباب عدم تمكّن "المجلس الانتقالي" من الحسم في محافظتي شبوة وحضرموت عديدة رغم الدعم الإماراتي، لكن أبرز تلك الأسباب تتمثل بالخصوصية التي تتمتع بها تلك المنطقة من اليمن، ومطالب مكوّناتها السياسية والقبلية التي تتعارض مع ما يدعو إليه "المجلس الانتقالي"، بعيداً عن نفوذ عبد ربه منصور هادي فيها، وهو ما تترتب الإمارات في مواجهته. فالمكوّنات السياسية والقبلية في شبوة وحضرموت تتبع بغالبيتها إلى ما يسمى بـ "مؤتمر حضرموت الجامع" الذي تأسس بعد انسحاب تنظيمي "داعش" و"القاعدة" من المكلا التي يعتبرها الحضارمة عاصمة لإقليمهم. ويدعو "المؤتمر" إلى أن تكون "حضرموت" إقليماً مستقلاً بذاته (حضرموت المهرة شبوة سقطرى) ضمن "الدولة الاتحادية"<sup>45</sup>، بمعنى أن "المؤتمر" لا يدعو إلى الانفصال عن الشمال، بل إلى إعطاء خصوصية سياسية وأمنية وعسكرية للإقليم الذي يعتبر الأكبر مساحةً والأكثر غنى بالثروات الطبيعية والنفطية في اليمن. وحاولت الإمارات والقوات الموالية لها أكثر من مرة فرض واقعٍ مناسب لها في "الإقليم" لكنها لم تنجح في الحسم، والسبب لا يعود بشكلٍ أساسي إلى نفوذ خاص لـ عبد ربه منصور هادي في تلك المناطق، بل إلى قوة مكوّناتها السياسية والقبلية الرافضة

<sup>44</sup> أحمد الحسني، "الانتقالي يطرق أبواب شبوة وحضرموت، توجّه لدى حكومة هادي لطلب إخراج الإمارات"، جريدة الأخبار، 22 آب 2019.

<https://bit.ly/2Alcmpg>

<sup>45</sup> يافع نيوز، "نص البيان الختامي والقرارات والتوصيات لمؤتمر حضرموت الجامع"، 22 نيسان/أبريل 2017.

<https://bit.ly/337Un7T>

لمخططات "الانتقالي" والإمارات من خلفه، والتي جيّرها هادي لصالحه، ما يفسر عدم معارضته "للمؤتمر" عند تأسيسه، على عكس "الانتقالي" الذي حاول اختراقه أكثر من مرة<sup>46</sup>.

### ج- سقّطرى والمهرة

كثّفت الإمارات من تحركاتها الأمنية في جزيرة سقّطرى، مطلع آب عام 2019، وذلك بالتزامن مع التصعيد العسكري من قبل "المجلس الانتقالي" في المحافظات الجنوبية، محاولةً من خلال ما يعرف بـ "قوات الحزام الأمني" للسيطرة على المنشآت الحكومية في مدينة حديبو، عاصمة الأرخبيل، حيث أعلن محافظ سقّطرى، رمزي محروس، إحباط أكثر من هجوم لقوات "الحزام الأمني"، للسيطرة على الميناء في الجزيرة الاستراتيجية الواقعة أقصى شرقي البلاد، فيما لا يزال الميناء والمقار الأمنية والحكومية تخضع لسيطرة القوات الموالية لحكومة هادي. وفي أيلول من العام ذاته وصلت دفعة جديدة من أفراد "الحزام الأمني" إلى الجزيرة تتألف من العشرات من سكان الجزيرة، قامت أبو ظبي باستقطابهم في أشهر سابقة، ونقلتهم إلى عدن لتلقّي تدريبات، قبل أن يتم إرسالهم على متن سفينة إلى الجزيرة بالتنسيق مع ممثلي "المجلس الانتقالي" في الجزيرة<sup>47</sup>.

وفي 4 تشرين الأول عام 2019 كشفت مصادر يمنية عن محاولة انقلاب شهدتها محافظة أرخبيل سقّطرى، كبرى الجزر شرقي البلاد، من قبل مليشيات موالية لدولة الإمارات. وأوضحت مصادر قريبة من حكومة هادي أنّ مليشيات تابعة لما يُعرف بـ "المجلس الانتقالي الجنوبي" نفّذت محاولة للسيطرة على مقار أمنية في المحافظة، بما في ذلك اقتحام مقر شرطة النجدة، ونهب محتوياته. وأشارت المصادر إلى أن التحركات في سقّطرى جرت بالتنسيق مع مدير الأمن المُقال من منصبه، أحمد علي الرجدهي، بعد ساعات من صدور القرار الذي أطاح به من منصب مدير شرطة سقّطرى، وعُيّن بدلاً منه العميد فائز سالم طاحس. ووفقاً لأحدث المعلومات فإن

<sup>46</sup> العربي الجديد، "اليمن: حلفاء الإمارات في مهمة الهيمنة على مؤتمر حضرموت الجامع"، 24 أيلول 2018.

<https://bit.ly/2zqX20q>

<sup>47</sup> العربي الجديد، "تصعيد إماراتي جديد في سقّطرى: معاقبة السكان واقتحام المؤسسات الحكومية"، 12 أيلول 2019.

<https://bit.ly/2lo2BRd>

السلطة المحلية، بقيادة المحافظ رمزي محروس، تمكّنت من السيطرة على الوضع وإحباط ما وصف بـ"محاولة الانقلاب"<sup>48</sup>.

ولا تزال الجزيرة تعيش حالةً من التوتر وسط اشتباكات متقطعة مرجحة للتصعيد، في ظلّ استماتة إماراتية للسيطرة على الأرخبيل الاستراتيجي المكوّن من ست جزر في المحيط الهندي، قبالة سواحل القرن الأفريقي، وبالقرب من خليج عدن. وكانت الإمارات قد فشلت في محطات سابقة بالسيطرة على الأرخبيل بواسطة قواتها العسكرية بصورة مباشرة، حيث حاول الإماراتيون، في أيار 2018، احتلال ميناء ومطار سقطرى بالقوة العسكرية، أثناء وجود أحمد عبيد بن دغر (رئيس حكومة هادي السابق)، على رأس وفد حكومي في الجزيرة، وواجهت الخطوة حينها أول رفض يمني مباشر، وصل إلى شكوى يمنية في مجلس الأمن الدولي. وتدخلت السعودية حينها لاحتواء الأزمة عبر إرسال لجنة أشرفت على إجراءات لنزع فتيل التوتر، وإعادة القوات اليمنية إلى المطار والميناء<sup>49</sup>.

وفي محافظة المهرة الواقعة في الشرق اليمني، على الحدود مع سلطنة عمان، تتمتع حكومة هادي بنفوذ واسع لكن هذا النفوذ يختلف في خلفياته وسياقاته عن المحافظات الجنوبية الأخرى، إذ ترفض المكونات السياسية والقبلية في المحافظة وهي التي كانت بعيدة طوال السنوات الأخيرة عن نيران الحرب الدائرة في اليمن أي وجود عسكري سعودي أو إماراتي. وحذرت قبائل المهرة في أكثر من مناسبة السعودية ومليشياتها من التصعيد أو محاولة السيطرة على المديرية والقرى ونشر جنود سعوديين أو أي مليشيات تابعة لهم في أي منطقة بالمحافظة.

وطالب أبناء محافظة المهرة وقبائلها في آذار عام 2019 الرئيس هادي بطرد المليشيات الموالية للرياض من المحافظة، وعدم السماح للسعودية بالتوسع في محافظة المهرة، وإقالة

<sup>48</sup> العربي الجديد، "محاولة انقلاب إماراتية في سقطرى اليمن.. والتحالف يتهم الحوثيين بإطلاق صاروخين"، 4 تشرين الأول 2019.

<https://bit.ly/33gKqVZ>

<sup>49</sup> فرانس 24، "فيديو: الرياض ترسل لجنة عسكرية إلى سقطرى لاحتواء أزمة نشبت بين الإمارات واليمن"، 5 أيار 2018.

<https://bit.ly/31QiAiv>

المحافظ راجح باكريت المقرب من السعودية كونه يشكّل غطاء لكل الممارسات والانتهاكات التي تقوم بها المليشيات المدعومة من السعودية<sup>50</sup> حيث وصف أحمد بالحاف، عضو اللجنة الإعلامية للحراك الشعبي السلمي بالمحافظة، راجح باكريت بأنه رجل السعودية الأول في المهرة، الذي يتعمد إرباك المشهد في المحافظة من أجل تمرير المشاريع السعودية التي جند نفسه لتنفيذها<sup>51</sup>. ويذكر أن باكريت تولّى المنصب بعد ضغوطٍ مارستها الرياض على حكومة هادي لإقالة وكيل المحافظة السابق، علي سالم الحريزي من منصبه، في تموز عام 2018، كما وجّهت قوى "التحالف" أيضًا مذكرة اعتقال بحق الحريزي بتهمة "زعزعة الأمن وتشويه صورة التحالف العربي" لتصدّره مشهد تنظيم الاحتجاجات الشعبية الرافضة للوجود السعودي في المحافظة.

وتعود الأطماع السعودية في المحافظة إلى ثمانينيات القرن الماضي، حيث تسعى الرياض إلى فرض نفوذ لها في المحافظة اليمنية يسمح لها ببناء خط أنابيب النفط الذي يعبر المحافظة قادمًا من السعودية إلى بحر العرب، الأمر الذي تنطوي عليه فوائد اقتصادية وأمنية كبيرة بالنسبة للسعودية، لجهة تخفيض تكاليف نقل النفط عبر سواحل الخليج أو لجهة إيجاد مخرج للنفط المصدّر بعيدًا عن المحيط الهندي. في المقابل تواصل الإمارات محاولاتها للسيطرة على المحافظة، التي وصل إليها ممثلون عن الإمارات في آب 2015، أي بعد 4 أشهر فقط من تدخلهم في اليمن، وكان المعلن أنها مهمّة لدعم السلطة المحلية والحفاظ على الأمن في المحافظة التي لم يصل إليها الصراع قط. وقد حاولت أبو ظبي أكثر من مرة فرض مليشيات أمر واقع تابعة لها في المحافظة إلا أنّها كانت تصطدم بالرفض الشعبي لتواجد تلك المليشيات.

سرعان ما لفت التدخل السعودي-الإماراتي في المهرة انتباه سلطنة عُمان التي تسعى إلى تمكين نفسها في محافظة المهرة، بغية تأمين وحماية النافذة الوحيدة لها على اليمن، لا سيما وأنها تعتبر الأكثر رسوخًا قبليًا وشعبيًا في المحافظة. وفي أيلول عام 2019 كشف وكيل محافظة المهرة السابق علي الحريزي عن إنشاء ما سمّاه "مجلس إنقاذ وطني" يمثّل جميع

<sup>50</sup> صحيفة الشرق القطرية، "قبائل المهرة تحذر السعودية من التصعيد"، 13 آذار 2019.

<https://bit.ly/2OjFATz>

<sup>51</sup> صحيفة الاستقلال، "محافظ المهرة اليمنية.. رجل السعودية والإمارات الموالي للحوثيين"، 14 حزيران 2019.

<https://bit.ly/2VfFAFD>

الفصائل والمكوّنات في المحافظات الجنوبية باليمن، وظهر في صورة بثتها قناة "الجزيرة" لاجتماع بهذا الخصوص بزّي عماني، وهو ما أشار بوضوح إلى أنّ عُمان تحاول الالتفاف على أي محاولات سعودية-إماراتية لبسط نفوذها في المحافظة المحاذية لها<sup>52</sup>.

ويقول الأكاديمي العماني المتخصص بالشؤون الاستراتيجية عبد الله الغيلاني إنّ "المهرة تُعدُّ أمناً قومياً بالنسبة للسلطنة، لأنها المنطقة الفاصلة بين عُمان وسائر اليمن الذي يمر بحالة احتراب وتمزّق، خاصة أن مسقط استثمرت في عاصمتها خلال السنوات الـ40 الماضية؛ عبر البنية التحتية والتنمية، ولديها علاقات استراتيجية مع القبائل فيها"<sup>53</sup>. وفي هذا السياق تحدّثت صحيفة "العرب" اللندنية التي تدور في فلك التحالف السعودي-الإماراتي عن أن "اهتمامات مسقط تجاوزت موضوع محافظة المهرة ليتحول الأمر إلى تورّط كامل في تفاصيل الملف اليمني"، ضمن تنسيق عماني-قطري في الملف اليمني، من خلال بعض قيادات "حزب المؤتمر الشعبي" المحسوبة أيضاً على تنظيم "الإخوان المسلمين" كعصام شريم، مشيرةً إلى استضافة مسقط لحوار بين أطراف في حكومة هادي وحركة أنصار الله ومكوّنات جنوبية مدعومة من إيران<sup>54</sup>، بالتوازي مع كشف الخارجية اليمنية عن استقبال وكيل الشؤون الدبلوماسية في السلطنة خليفة بن علي الحارثي وزير النقل في حكومة هادي صالح الجبواني لبحث جهود "دعم الحوار بين الأطراف اليمنية"<sup>55</sup>.

بناءً على ما تقدم يتضح أن "المجلس الانتقالي الجنوبي" يسيطر على "العاصمة المؤقتة" عدن، ومحافظة لحج والضالع وجزء أساسي ومؤثر من محافظة أبين، فيما تسيطر حكومة هادي على المحافظات الجنوبية-الشرقية، انطلاقاً من منطقة شقرة في محافظة أبين، مروراً بشبوة

<sup>52</sup> الجزيرة نت، "قريباً.. الإعلان عن مجلس إنقاذ وطني بجنوب اليمن"، 3 أيلول 2019.

<https://bit.ly/2lvg55n>

<sup>53</sup> الخليج أونلاين، "أكاديمي عماني: مسقط منزعة من وجود السعودية في المهرة"، 30 آب 2019.

<https://bit.ly/2Prgpkc>

<sup>54</sup> صحيفة العرب اللندنية، "التنسيق القطري العماني يمتد إلى الملف المصري"، 26 أيلول 2019.

<https://bit.ly/2MkmiKS>

<sup>55</sup> حساب وزارة الخارجية العماني على تويتر، "تغريدة حول لقاء وكيل الشؤون الدبلوماسية العماني بوزير النقل اليمني صالح الجبواني"، 24 أيلول 2019.

<https://twitter.com/mofaoman/status/1176422263614332929?lang=ar>

ووادي حضرموت، وصولاً إلى مدينة المهرة المحاذية لسلطنة عُمان، بالإضافة إلى جزيرة سقطرى في المحيط الهندي.

### رابعاً: تأثير الصراع على "السعودي - الإماراتي"

بعد الجولة الثانية من المعارك التي أفضت إلى سيطرة "المجلس الانتقالي الجنوبي" على عدن دعت السعودية إلى حوارٍ يجري برعايتها بين وفد "الانتقالي" ووفد "حكومة هادي" في مدينة جدة السعودية. وفي جدة جرت عدة محاولات لإتمام اللقاء، لكنّ وفد "الانتقالي" غادر المدينة السعودية بعد أيام من وصوله إليها، دون المشاركة في أي حوار مع حكومة "هادي"، على إثر رفض الأخيرة التشاور معه دون تنفيذ ما اعتبرته قراراً "التحالف" بالانسحاب من المعسكرات والمقار الحكومية في عدن<sup>56</sup>. وفي أيلول عام 2019، وبعد الجولة الثالثة التي ثبتت من خلالها القوات الموالية للإمارات سيطرتها على "العاصمة المؤقتة" عدن عاد وفد "الانتقالي" إلى مدينة جدة السعودية<sup>57</sup>، في الوقت الذي لا تزال فيه سُبُل الحوار تواجه عقبات أبرزها تمسك "الانتقالي" بعدم الانسحاب من المعسكرات والمقار الحكومية في عدن، بالإضافة إلى اشتراط "الانتقالي" تعيين نائب رئيس للجمهورية من داخله، ومنحه وزارتين رئيستين في الحكومة وهو ما ترفضه حكومة "هادي"، كما يرفض "الانتقالي" أيضاً طلب حكومة هادي بدمج قواته تحت سلطتها.

تدل حالة الانقسام المستمرة بين القوات العسكرية والمكونات السياسية الموالية لـ "تحالف الحرب على اليمن" على التفكك الذي أصاب هذا التحالف بقيادة السعودية. لكن التفكك في المكونات اليمنية التابعة لا يعبر بالضرورة عن خلافٍ حاد بين أبو ظبي والرياض، لا سيما وأنّ سلوك الأخيرة وتعاطيها مع جولات القتال في الجنوب اليمني لا يشي باعتراضٍ منها على ما آلت إليه الأمور من سيطرة للقوات المدعومة إماراتياً على "العاصمة المؤقتة" لحكومة هادي وتوسّعها جنوباً ففي الوقت الذي كانت فيه القوات الموالية للإمارات تسيطر على مناطق مهمة

<sup>56</sup> وكالة الأناضول، "وفد الانتقالي يغادر جدة دون تفاوض مع الحكومة اليمنية"، 22 آب 2019.

<https://bit.ly/2VfKAtI>

<sup>57</sup> الشرق الأوسط، "الانتقالي يصل إلى جدة ويؤكد رغبته بالحوار مع الوفد الحكومي"، 4 أيلول 2019.

<https://bit.ly/2oYWiwA>

ومؤثرةً جنوباً عمدت الرياض إلى إجلاء قيادات حكومة هادي منها، كما حصل في عدن. كما أنها غصت الطرف عن استهداف سلاح الجو الإماراتي للقوات الموالية لحكومة هادي، ودعت إلى حوارٍ برعايتها، فيما كانت قوات "الانتقالي" تثبت مكتسباتها الميدانية. وعلى هذا الأساس تظهر التصريحات السعودية الرسمية مختلفة إلى حدٍ كبير عن الحقائق على أرض الواقع، فالرياض لم تغص الطرف عن ممارسات أبو ظبي فقط بل ذهبت أيضاً باتجاه النقيض مما روجت له من دعمٍ لحكومة هادي أو دعواتٍ للحوار.

ورغم إعلان السعودية في أكثر من بيان دعمها لحكومة هادي فإن بياناتها الرسمية كانت تتضمن دعوة الأطراف اليمنية للحوار بشكل فوري ودون تأخير، وهذا ما يعتبر اعترافاً منها بالواقع الجديد الذي فرضه "الانتقالي" تحت أنظارها، ويشي برغبةٍ سعودية مبيّنة لإشراك الأخير في معادلة جديدة كطرفٍ سياسي ضمن الحكومة التي تعترف بها. ولعلّ السياسة السعودية تلك تعكس في مضمونها أيضاً اقتناعاً داخل دوائر القرار في الرياض بأن الاستثمار السياسي والعسكري بما يسمّى "الشرعية" تحت حكم هادي لم يعد ممكناً مع انعدام أي أفقٍ للحسم في الحرب اليمنية بمواجهة حركة "أنصار الله"، في ظلّ عدم امتلاك عبد ربه منصور هادي لأي "شرعية" شعبية أو سياسية في جنوب اليمن، من قبل المكونات السياسية والقبلية هناك، قادرة على حماية وجوده السياسي وإعطائه ثقلاً سياسياً في أيّ مفاوضات مع القوى الشمالية، كما أثبتت الأحداث الأخيرة التي، وإن أظهرت احتفاظ حكومة هادي بسيطرتها على بعض المناطق الجنوبية، تدلّ على أن ذلك يعود بالأساس إلى رفض المكونات السياسية والجنوبية هناك للنفوذ الإماراتي، أكثر منه تأييداً لهادي، الذي خان الجنوبيين عام 1994 بوقوفه إلى جانب علي عبد الله صالح بحربه عليهم، الأمر الذي لا يمكن للجنوبيين بشكلٍ عام تجاوزه لما أفرزته تلك الحرب من تهميشٍ لهم في "دولة الوحدة".

لذا فإن المظلة الوحيدة التي تحمي هادي هي المظلة السعودية تحت ذريعة إعادة "الشرعية" إلى صنعاء، وعلى ضوء الممارسات السعودية أمام الرغبات الإماراتية يبدو أنّ الرياض لا تمنع دخول "الانتقالي" إلى المشهد السياسي اليمني، لا بل ربما تصدّره المشهد في وقت معيّن يسمح بذلك، حيث تنتقل "الشرعية" من هادي إلى الزبيدي، خصوصاً وأنّ الطرفين المؤهلين للتواجد في المشهد السياسي اليمني حينها، أي "الانتقالي" (جنوباً) وحركة "أنصار الله" (شمالاً)،

يملك الشروط الداخلية لبدء أي مفاوضات، يلزمها توافق إقليمي داعم، إذ أنهما يتمتّعان، رغم معارضة بعض المكوّنات السياسية الجنوبية والشمالية لهما، بنفوذ واسع يصاحبه دعم وازن من مكونات سياسية وقبلية بين الجنوب والشمال، في حين أنّ هادي وإن تواجّد توافق إقليمي عليه سيكون عاجزاً عن استغلال ذلك داخلياً، شمالاً وجنوباً، لتسويق نفسه كممثل لخيارات مكونات سياسية وقبلية يمنية.

تلك الخيارات التي فرضت على السعودية، نتيجة تعثرها في تحقيق الأهداف التي بدأت الحرب لأجلها، تصطدم بمحاذير عديدة يمكن أن تكون نتائجها سلبية ليس فقط على الجنوب اليمني أو حتى الملف اليمني ككل بل أيضاً على ارتباطات هذا الملف إقليمياً. وفي هذا السياق حدّر "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي من أنّ تفكك التحالف السعودي الإماراتي في اليمن يمكن أن يساهم في تمكين الحوثيين من العمل بحرية ضد حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر، ما يزيد من فرص المس بالمصالح الأميركية والإسرائيلية. وأشار المركز في ورقة تقدير موقف أعدّها كل من يوئيل جوزنسكي مدير قسم دراسات الخليج في المركز، والباحثين عنبال لبطون وآري هيستين، إلى أنّه على الرغم من أن كلاً من السعودية والإمارات تحاولان التصرف وكأنه لا يوجد خلاف بينهما، إلا أنهما تتبنيان مواقف متباينة بشأن مستقبل اليمن، إذ إن "الإمارات تعمل جاهدة من أجل ضمان انفصال جنوب اليمن خدمة لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، ولا سيما سعي أبوظبي للاستفادة من موانئ جنوب اليمن في تعزيز قدرة موانئها التنافسية، إلى جانب توظيفها في الوصول إلى أسواق أفريقية". وحسب الدراسة فإن "التأثير الطاعي على جنوب اليمن بعد انفصاله يمنح الإمارات القدرة على إدارة سياسة خارجية لا تأخذ بالاعتبار تداعيات الصراع بين السعودية وإيران. وفي المقابل، "ليس من مصلحة السعودية انفصال الجنوب، على اعتبار أن هذا الواقع يعني انفراد الحوثيين بالسيطرة على الشمال، ما يعزز من قدرة إيران على مواصلة التأثير على الواقع الأمني والاستراتيجي في المنطقة، وتحديداً في السعودية". وأوضحت الورقة أنه على الرغم من أنّ كلاً من السعودية والإمارات تحاولان التصرف وكأنه لا يوجد ثمة خلاف بينهما، إلا أنهما تتبنيان مواقف متباينة بشأن مستقبل اليمن. واستدركت الورقة بأنه من السابق لأوانه الحكم على مستقبل العلاقة بين محمد بن سلمان وولي العهد الإماراتي محمد بن زايد، مشيرة إلى أنه "من الصعب معرفة

ما إذا كان هذا الخلاف سيبقى فقط في إطار الموقف من الأوضاع في اليمن، أو أنه مرشح لأن ينتقل إلى قضايا أخرى<sup>58</sup>.

وتعليقًا على الصراع الدائر جنوب اليمن وتأثيره على "التحالف" نقلت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية عن الباحثة في شؤون اليمن في كلية "بيمبروك" في جامعة أوكسفورد إليزابيث كيندال قولها إن "هذا الأمر يضعف التحالف من خلال الكشف عن الصدوع في أسفل السطح"<sup>59</sup>، في حين نشر موقع "المونيتور" مقالًا تحليليًا للمحلل السابق في المخابرات الأميركية بروس ريدل، تحت عنوان "الرياض تواجه نكسة في جنوب اليمن"، رأى فيه أن "انتصار الانفصاليين الجنوبيين في اليمن يُعدّ إهانة جديدة ونكسة لجهود الحرب السعودية، وقائدها ولي العهد محمد بن سلمان، فقد خسرت حكومة عبد ربه منصور هادي المدعومة من الرياض عاصمتها، ما يضعف من شرعيتها أكثر". ويقول ريدل إن "السعودية ستحاول تجاوز النزاع داخل التحالف المعادي للحوثيين، إلا أنّ الضرر قد لحق بحكومة هادي الضعيفة، وكذلك التحالف السعودي-الإماراتي"<sup>60</sup>. أمّا موقع الكونغرس الأميركي "ذا هيل"، فقد نشر مقالًا لمدير قسم أبحاث الخليج في معهد "واشنطن لدراسات الشرق الأدنى" سايمون هندرسون، يتساءل فيه "إذا كانت الأزمة اليمنية ستؤدي إلى إنهاء الشراكة السعودية الإماراتية"، مشيرًا إلى أنّ ما حصل في جنوب اليمن يعبر عن "نكسة استراتيجية" بالنسبة للتحالف الذي تقوده السعودية<sup>61</sup>.

<sup>58</sup> Inbal Nissim-Louvtov, Yoel Guzansky, Ari Heistein "The War in Yemen and Future Relations between Riyadh and Abu Dhabi", INSS Insight No. 1211, September 4, 2019.

<https://bit.ly/2ok20cv>

<sup>59</sup> The Washington Post, "Yemen: Seizure of Aden by separatists exposes rift within Saudi Arabia and UAE coalition", August 11<sup>th</sup> 2019.

<https://wapo.st/33rEsCp>

<sup>60</sup> Bruce Riedel, "Riyadh faces new setback in south Yemen", Al-Monitor, August 12, 2019.

<https://bit.ly/33LL5zM>

<sup>61</sup> Simon Henderson, "MbS and MbZ: Could Yemen crisis end the Saudi-UAE partnership?", The Hill, August 13<sup>th</sup>, 2019.

<https://bit.ly/2KOB107>

## الخاتمة

شكّلت الخصوصية القبلية والسياسية الركيّزة الأساس التي قامت عليها جولات القتال في جنوب اليمن، مدفوعة بتدخلاتٍ خارجية، منها ما هو ظاهر وصريح كالدعم الإماراتي لقوات "المجلس الانتقالي"، ومنها ما هو مؤثّر بشكلٍ مباشر كالغطاء السياسي واللوجستي الذي أمّنته السعودية لتحرك القوات المدعومة إماراتياً، ومنها ما هو مستتر لا يزال يفصل عدم الظهور الصريح كسلطنة عُمان وقطر وإيران، مع بعض المكونات السياسية الجنوبية الراضية لسياسات "التحالف". لذلك، فإنّ بقاء الطابع الثأري القبائلي، والسياسي، في جوهر الصراع الدائر جنوب اليمن من دون حلٍّ يجعله صراعاً قابلاً للتدرج إلى ما هو أسوأ، في ظل وجود مطامع ومصالح خارجية تستثمر في هذا الانقسام الذي لم تُعالج أسبابه ولا حتى نتائجه حتى الآن.

لذا، فإن الاحتمالات مفتوحة على "سيناريوهات" عديدة بعد جولات القتال الأخيرة، وما أفضت إليه من توزعٍ للنفوذ، يظهر فيها "الانتقالي" كأحد أكثر المستفيدين حالياً، نتيجة للدعم الإماراتي له من جهة، وتبنيّه خيار الانفصال عن الشمال من جهة أخرى، وهو خيار معظم الجنوبيين، بالتوازي مع التراجع الكبير في شعبية عبد ربه منصور هادي شمالاً وجنوباً، وعدم قدرته على الاحتفاظ بـ "شرعيته" في صنعاء وعدن، وهي المدن التي تعبّر عن الوجه السياسي لليمن.

وفي مقدمة السيناريوهات المطروحة القيام بتعديلاتٍ على حكومة "الشرعية" تتناسب إلى حدٍّ كبير مع النتائج الأمنية والعسكرية التي أفرزتها جولات القتال في شهري آب وأيلول عام 2019. واستناداً إلى التصريحات ومسار التطورات فإنّ التحالف السعودي-الإماراتي يتّجه إلى الاعتراف بما حققه "الانتقالي" من نفوذ لا سيما في عدن، ليذهب بعدها باتجاه إجراء تعديلاتٍ تُدخل الأخير إلى حكومة "الشرعية" بشكلٍ وازن ومؤثّر، بالإضافة إلى استلامه لمنصب نائب الرئيس الذي يشغله حالياً علي محسن الأحمر المقرب من "حزب الإصلاح" (الإخوان المسلمين)، والذي يُعتبر أكثر الشخصيات نفوذاً وتأثيراً في سلطة هادي، الأمر الذي يستدعي إما مفاوضات مع حزب "الإصلاح" ضمن صفقة شاملة تشارك بها مختلف المكونات الموالية للتحالف في الحكومة الجديدة، أو اصطداماً معه تبدو معالمه بارزة لكونه العدو الأول للمجلس الانتقالي.

ويذكر أن تعديلاً وزارياً كان من المقرر أن يجريه الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي على حكومة معين عبد الملك قبل أحداث عدن بشهرين، إلا أنه تأجل لأسباب غامضة، لا يستبعد أن تكون من بينها حسابات "التحالف" السعودي الإماراتي المرتبطة بالتخطيط لما حدث في عدن، بحيث قد يأتي أي تعديل لاحقاً بناءً على المعادلة الجديدة المفروضة على أرض الواقع<sup>62</sup>. ويتمثل السيناريو الثاني من خلال قيام "الانتقالي" بإخضاع كافة المحافظات الجنوبية لسلطته، بدعمٍ إماراتي وغطاءٍ سعودي، وفرض "أمر واقع" تصبح فيه المفاوضات مع حكومة هادي مستحيلة وغير قابلة عملياً للحدوث مع عدم تمتّع الأخيرة بأي نفوذ يمكّنها من المناورة. وهذا السيناريو يصطدم بتحديات لا يزال "الانتقالي" عاجزاً عن تجاوزها في محافظة حضرموت مثلاً، مع إمكانية معالجة هذا الأمر من خلال ضمان الحكم الذاتي للمحافظة، لكن هذه المرة تحت سلطة "الانتقالي" لا حكومة هادي.

السيناريو الثالث يكمن بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل السابع من آب عام 2019. لكن في ظلّ الغطاء الذي شكّته السعودية لتوسّع "الانتقالي" جنوباً، كما بيّنت الأحداث، فإنّ الوقائع الميدانية والسياسية تشي بضعف الاحتمالات الداعمة لهذا السيناريو، مع حاجة السعودية إلى المسلّحين الجنوبيين الذين تؤمّنهم القوى الموالية للانتقالي للدفاع عن حدّها الجنوبي (حدودها مع اليمن)، بوجه هجمات حركة "أنصار الله"، أنّ سيناريو إعادة الأمور إلى ما قبل جولات القتال الأخيرة يوحى بقرارٍ على مستوى قوى "التحالف" ككل، باستمرار الحرب وتصعيدها ضد حكومة صنعاء، وهو ما يتعارض مع قرار الإمارات تقليص عديد قواتها في اليمن "دعماً للحل السلمي"<sup>63</sup>، أو التلميحات السعودية والدولية بالرغبة في الذهاب إلى طاولة المفاوضات بعد ضربات أرامكو على وجه التحديد في شهر أيلول عام 2019<sup>64</sup>.

ويضاف إلى ذلك كلّهُ أنّ السعودية هي الجهة الوحيدة القادرة على فرض عودة الأمور سياسياً وعسكرياً إلى ما قبل السابع من آب، لكنها مستمرة في التصرّف عكس هذا التوجه على كافة

<sup>62</sup> العربي الجديد، "أفكار لشرعنة انقلاب عدن: 5 سيناريوهات لمستقبل اليمن"، 20 آب 2019.  
<https://bit.ly/336wLQV>

<sup>63</sup> رويترز، "تقليص قوات الإمارات في اليمن يثير أملاً في وقف إطلاق النار هذا العام"، 24 تموز 2019.  
<https://bit.ly/30MuU29>

<sup>64</sup> رويترز، "مصادر: السعودية تدرس وفقاً لإطلاق النار في اليمن"، 4 تشرين الأول 2019.  
<https://bit.ly/2lprcVZ>

المستويات. وتبقى السيناريوهات في جنوب اليمن مفتوحة على أكثر من احتمال، إلا أنها لن تخرج من دائرة تطورات الحرب على اليمن بشكل عام وما هو مرسوم لها، في حال تم الذهاب نحو المفاوضات والحل السياسي، أو الاستمرار في الحرب والتمسك بالحل العسكري من قبل "التحالف".

في الجهة المقابلة، تؤدي حركة "أنصار الله" كطرفٍ شمالي وازن سياسياً وعسكرياً، دوراً مؤثراً لكونها الجهة المقابلة التي يُنتظر الجلوس معها على طاولة المفاوضات، مع إشاراتٍ متقطعة لكنها غير حاسمة من الطرفين تشي بإمكانية فتح باب تواصل وتفاوض بينهما، ضمن ظروفٍ محلية وإقليمية داعمة لهذا الخيار مستقبلاً، لا سيما وأن حركة "أنصار الله" لم تنزعج من سقوط عدن بيد "الانتقالي"، بل اعتبرت ذلك دليلاً على أن "حكومة هادي، التي تسيطر على عدن وسلسلة من البلدات الساحلية الغربية، غير ملائمة للحكم"، وفق ما أعلنه نائب وزير الخارجية في حكومة صنعاء حسين العزي، الذي شدد أيضاً على "ضرورة انخراط جميع القوى المتواجدة على الأرض في حوار جاد وبناء لإخراج البلد إلى طريق اتحادي يرضي الجميع في إطار وطني موحد"<sup>65</sup>.

وقد ردّ نائب رئيس "الانتقالي" هاني بن بريك على تصريحات سعودية داعمة لحكومة هادي، استباقاً لأي خيارٍ سعودي يمكن أن يوضع في إطاره العملي، ولو أنه مستبعد، لإعادة الأمور إلى ما قبل السابع من آب عام 2019، وطرده "الانتقالي" من عدن بالقوة. قال بن بريك "إن الحوثيين صمدوا خمس سنوات رغم أنهم لا يعترفون سوى ما وصفها بعقيدة ولي الفقيه"، في إشارة إلى أن المجلس "الانتقالي" مستعد للقتال والصمود بوجه السعودية، إذا ما قررت إعادة حكومة هادي إلى عدن الواقعة تحت سيطرته، كما فعلت حركة "أنصار الله" مع محاولات الرياض إعادة "الشرعية" إلى صنعاء الواقعة هي أيضاً تحت سيطرتها<sup>66</sup>.

<sup>65</sup> رويترز، "التحالف بقيادة السعودية يتدخل ضد الانفصاليين بعد سيطرتهم على عدن"، 11 آب 2019.

<https://ara.reuters.com/article/idARAKCN1V1041>

<sup>66</sup> يوتيوب، "تسجيل مصوّر لـ هاني بن بريك يخاطب السعودية/ لا تهددونا بضرب الطائرات، الحوثي صمد خمس سنوات"، 11 آب 2019.

[https://www.youtube.com/watch?time\\_continue=35&v=kEKQrZ8fDC0](https://www.youtube.com/watch?time_continue=35&v=kEKQrZ8fDC0)

وأمام السقف العالي الذي يطرحه كل طرف، هل سنشهد توافقاً بين "المجلس الانتقالي" وهادي تحت رعاية سعودية-إماراتية، يتنازل على أساسه المجلس الجنوبي عن مطالب الانفصال، وتنخرط قواته ضمن القوات الحكومية مقابل حصة وازنة في "الشرعية"، من ضمنها منصب نائب الرئيس بدلاً عن حزب "الإصلاح"؟ أم أن الأمور ستتجه إلى حرب أهلية جنوبية شاملة، يمكن أن تتدخل فيها القوى الشمالية تحت عنوان "وحدة البلاد"؟ وإلى أي مدى يمكن للسعودية أن تذهب في دعم "الانتقالي" بوجه عبد ربه منصور هادي وحزب "الإصلاح" وما تسميه بـ "الشرعية"؟ لا سيما وأنّ تصدّر "الانتقالي" المدعوم إماراتياً للمشهد السياسي جنوباً سيخرج الرياض من الساحة اليمنية بشكل شبه كامل، لصالح قوى شمالية مدعومة من إيران، وقوى جنوبية مدعومة من الإمارات وموالية لها، حتى لو كانتا ضمن دولة واحدة.

انطلاقاً من تلك التساؤلات، فإنّ الرياض، من موقع قيادتها للتحالف ودعمها لحكومة عبد ربه منصور هادي، تظهر كأكثر الأطراف تضرراً من أي نتيجة يمكن أن تخرج بها التطورات في الجنوب اليمني، مع تفكك "التحالف" وتضعف حكومة "الشرعية"، وهي أمام خيارات تصب بمعظمها لصالح قوى أخرى عدوة أو "حليفة". فأبو ظبي ستبحث هي أيضاً عن مصالحها الخاصة في خليج عدن وبحر العرب، على حساب "تحالفها" مع الرياض، في حال انتفاء الحاجة له، انطلاقاً من كونه تحالفاً تجاوز في لحظة معينة خلافات عديدة بينهما، سياسية وجغرافية واقتصادية، يمكن أن تعود إلى الواجهة حسب التوقيت الإماراتي المناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار القرار الأميركي، ونطاق تحكّمه بتطورات المنطقة عامةً، والملف اليمني بشكل خاص، وجنوب اليمن تحديداً.

## الأعداد السابقة:

العدد 1	خارطة النظم الانتخابية في العالم	2013
العدد 2	روسيا والانتفاضات العربية	تموز 2013
العدد 3	الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية	تشرين الثاني 2013
العدد 4	تحديات إدارة الثروة النفطية في لبنان	أيلول 2014
العدد 5	تطور كلفة المعيشة وخطوط الفقر في لبنان	تشرين الثاني 2014
العدد 6	التكامل الاقليمي وتفكيك التبعية	تموز 2015
العدد 7	اقتصاد المملكة المتحدة	كانون الثاني 2017
العدد 8	دور قطاع التعليم في مواكبة مراحل الصناعة البترولية في لبنان	آذار 2017
العدد 9	دونالد ترامب في البيت الأبيض الرؤى والاتجاهات المحتملة في القضايا الشرق أوسطية	نيسان 2017
العدد 10	قراءة في الازمة السعودية القطرية	آب 2017
العدد 11	اتجاهات الأجور في لبنان والعوامل المؤثرة عليها	تشرين الثاني 2017
العدد 12	استراتيجية الأمن القومي لإدارة دونالد ترامب 2017	كانون الثاني 2018
العدد 13	الحرب وإعادة الاعمار في العالم العربي	حزيران 2018
العدد 14	الأثار البيئية للتلوّث بالنفط، الواقع وخطط الطوارئ والتشريعات المطلوبة في لبنان	كانون الثاني 2019
العدد 15	مشكلة السكن في ضوء تجارب دولية	أيار 2019
العدد 16	سياسة الانفتاح السعودية تجاه العراق، الدوافع والمرتكزات	حزيران 2019
العدد 17	أزمة الدين العام في لبنان وحلولها: مقارنة متعددة الأبعاد	أيلول 2019





المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى  
بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم  
بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية  
وتواكب المسائل الاستراتيجية  
والتحوّلات العالميّة المؤثرة

- هاتف: 01/836610

- فاكس: 01/836611

- خليوي: 03/833438

- البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

**P.O.Box:** 24/47

**Beirut- Lebanon**